الآثار الاقتصاديَّة للدروس الخصوصيَّة فى مصرَ

د. عبد المهدي محمد أحمد جوده

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للعلوم الإدارية - بنى سويف

١- المقدمة :

لم يَعُد التعليم وسيلة لنشر المعرفة والثقافة فحسب، بل أصبح أحد استراتيجيات الدفاع والأمن القومي ؛ فهو الوسيلة الأولى لإحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي فى المجتمع ، كذلك هو وسيلة تقبُّل الآخرين وتفهُّم معتقداتهم واحتواء الثقافات المختلفة والاستفادة منها.

ومع ازدياد الطلب على التعليم؛ نتيجة لعدد من المتغيرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وخاصة مع ارتباط التعليم فى عدد من المجتمعات ومنها المجتمع المصري بمكانة الفرد ودخله المالي، وبعض الامتيازات التي يحصل عليها، وانخفاض الموارد المخصصة للتعليم، وعدم قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذا الطلب المتزايد؛ نتيجة لعدد من العوامل من أهمها الزيادة السكانيَّة الكبيرة؛ فقد امتلأ النظام التعليمي فى مصرَ بالكثير من المشكلات والصعوبات، من أهمها مشكلة الدروس الخصوصيَّة التي تُعدُّ أحد أهم التحديات التي تُواجه نظام التعليم المصري وتؤثر سلبًا على كفاءة العملية التعليمية، بل وتُهدد النظام التعليمي بالفشل والانهيار.

وقد شكَّلت الدروس الخصوصيَّة أحد أهم آليات التمايز الاجتماعي والطبقي فى مصرَ وكل فئات المجتمع العربي، تلك الآليَّة التي يستعين بها أبناء تلك الفئات والطبقات الاجتماعيَّة الثرية ؛ كي تصعد السُّلم التعليمي إلى منتهاه بتفوق، الأمر الذي أدى إلى سلوك بقية الفئات والطبقات الفقيرة فى المجتمع ذلك النهج والاستعانة بالدروس الخصوصيَّة كوسيلة للنجاح و التفوق والحصول على الدرجات العالية التي تؤهِّل للالتحاق بكليات القمة.

ونتيجة لذلك لم تَعُد مشكلة الدروس الخصوصيَّة مشكلة تعليميَّة فقط، بل مشكلة قوميَّة وسلوكيَّة؛ فهي مشكلة تعليميَّة نظرًا لما تُمثِّله من خطورة على العملية التعليمية بقصرها على الحفظ والتلقين وإهمالها الجوانب المعرفية الأخرى، كما أنها مشكلة تمسُّ الأمن القومي؛ لأنها تستنزف دخل الأسرة المصريَّة، وتُمثِّل عبئًا كبيرًا

عليها، وأيضا تشكل اعتداءً على مبدأ تكافؤ الفرص الذي كفله الدستور المصري، وتُعدُّ مشكلة سلوكيَّة؛ لأنها تكاد تصبح عملية غير أخلاقية تظهر فى سوء استغلال المعلم لأبنائه من الطلاب وفقدان الطالب الاعتماد على الذات.

٢-أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فى أن الدروس الخصوصيَّة ظاهرة تُعاني منها مصر والوطن العربي، وأصبحت واقعًا من الصعوبة تجنبه فى ظل تراجع الأداء المهني والضبط والتنظيم داخل المؤسسات التعليميَّة فى مصر الأمر الذي يستدعي البحث عن حلول عاجلة وجذريَّة لظاهرة الدروس الخصوصيَّة.

وقد بلغت تكاليف الدروس الخصوصيَّة نحو ١٤٣٨ مليون جنيه فى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤؛ وهوما يُعادل (٠,٨١٪) من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يعني أن جزءًا كبيرًا من دخل الأسرة فى مصر موجَّه نحو الدروس الخصوصيَّة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الضغوط الأسرية.

ولا شكَّ أن المشاكل الناتجة عن الدروس الخصوصيَّة تكمن فى الآثار الاقتصاديَّة السلبيَّة على المجتمع إلى جانب أنها تستنزف دخل الأسرة المصريَّة.

٣-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي:

١ - تحديد أسباب انتشار الدروس الخصوصيَّة فى مصر.

٢ - تحديد حجم الدروس الخصوصيَّة.

٣ - تحديد تكاليف الدروس الخصوصيَّة وآثارها الاقتصاديَّة فى مصر.

٤ - التوصل إلى المقترحات والحلول لمكافحة ظاهرة الدروس الخصوصيَّة.

٤- إشكالية الدراسة:

تُعدُّ ظاهرة الدروس الخصوصيَّة من المسائل المهمة التي يمتد أثرها سلبًا على ميزانية الأسرة والمجتمع، فهي تضيف تكاليف اقتصاديَّة على أولياء الأمور، فإذا ما استُثمرت هذه الأموال التي تستهلك على الدروس الخصوصيَّة فى النظام التعليمي

العام من الممكن أن تُقلل من حجم الإهدار التعليمي وتتحقق الاستفادة للجميع. ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: هل الدروس الخصوصيَّة لها آثار اقتصادية؟

٥- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،ومناهج التحليل الاقتصادي والمالي، كما تعتمد على المنهج الإحصائي من خلال إحصاء أعداد الطلاب فى المدارس، واستخراج نسبة الطلاب الذين يأخذون دروسا خصوصيَّة فى مصر بالاستعانة ببعض الدراسات الاستقصائيَّة التي قامت بها مراكز المعلومات المتخصصة فى تقصي أراء عينات عشوائيَّة من المجتمع المصري حول ظاهرة الدروس الخصوصيَّة ومدى انتشارها ومتوسط الإنفاق الأسري عليها شهريًا، كما تُولي الدراسة حصر عشوائي لآراء عينة من الأفراد حول تكلفة الأسرة فى مجال الإنفاق على الدروس الخصوصيَّة.

و تسعى الدراسة إلى وصف و تحديد حجم المشكلة موضوع الدراسة من مختلف جوانبه وبيان الآثار المترتبة عليها اقتصاديًا لما تُعانيه مصر والمجتمع الدولي من آثار لها خطورتها على دخل الأسرة المصريَّة والناتج القومي، وتوزيع الدخل، وتشوُّه المعلومات والإحصاءات لمعدلات البطالة، وفقدان حصيلة الضرائب.

٦-فروض الدراسة:

بالنظر إلى الظاهرة محل الدراسة يمكن تحليلها والتعرف على آثارها من خلال الفروض الثلاثة الآتية:

١ - هناك أسباب تؤدى الى انتشار الدروس الخصوصية في مصر.

٢ - تؤثر تكلفة الدروس الخصوصية علي جوانب النشاط الاقتصادى.

٣- توجد آليات لمكافحة الدروس الخصوصيَّة .

٧- حدود الدراسة:

تتناول الدراسة التكاليف الاقتصاديَّة لظاهرة الدروس الخصوصيَّة فى مصر فى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، واقتصرت الدراسة على حساب تكاليف الدروس الخصوصيَّة للمرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية، وأخيرًا مراحل التعليم الفني (تجاري وصناعي وزراعي) فقط. كما لا يدخل ضمن تكاليف

الدروس الخصوصيَّة تكاليف الكتب الخارجيَّة المساعدة أو رسوم المصروفات الدراسية بالمدارس.

٨- خطة الدراسة:

جاء الدراسة فى مقدمه وثلاثة مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الدروس الخصوصيَّة وأسبابها وأنواعها.

المبحث الثاني: التكلفة الاقتصاديَّة للدروس الخصوصيَّة.

المبحث الثالث: مكافحة الدروس الخصوصيَّة.

و أما الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

* * *

المبحث الأول

مفهوم الدروس الخصوصيَّة وأسبابها وأنواعها

أولًا: مفهوم الدروس الخصوصيَّة:

يُطلق على مصطلح الدروس الخصوصيَّة الكثير من المفاهيم منها: التعليم الموازي، التدريس الخاص، مافيا الدروس الخصوصيَّة، السوق السوداء للتعليم، نظام تعليم الظل؛ نظرًا لأنها تتبع المنهج المدرسي، ولأن ميزاتها منفصلة عن كثير من أنظمة التعليم الأخرى، مثل: المرونة في اختيار المكان والزمان، والمعلم، والسرعة في إيصال واكتساب المعلومات(١).

كما يُطلق عليها دروس إضافيَّة، دروس استدراكيَّة، فدروس خصوصيَّة، وأيضًا مدرس خارج المدرسة(٢).

ويُعتبر مفهوم الدروس الخصوصيَّة من المفاهيم المتداخلة التي تمَّ التطرق إليها في تخصصات اجتماعيَّة كثيرة؛ حيث اختلف الكُتَّاب في تعريف الدروس الخصوصيَّة، فقد عرَّفها علماءالاجتماع على أنها"ظاهرة تعيشها الأسر التي لها أطفال متمدرسون بمختلف فئاتها الاجتماعيَّة الاقتصاديَّة، حتى أصبحت بمثابة امتداد للدروس النظاميَّة"(٣).

و هذا التعريف ركَّز على أن الدروس الخصوصيَّة ظاهرة مرتبطة بالأسر التي لها أولاد ـــ على اختلاف الفئات الاجتماعيَّة ـــ يدرسون خارج المدرسة النظاميَّة.

أما في المجال التربوي فقد عرَّفها علماء التربية بأنها "طريقة وعملية تربويَّة يقوم خلالها المعلم أو المربي بالتفاعل مع تلميذ أو ثلاثة تلاميذ على الأكثر، للاستجابة المباشرة لحاجات تعلمهم واهتماماتهم الفرديَّة الخاصة، والتي لايمكن جزئيًا أو كليًا تحقيقها بالطرق التعليميَّة الجماعيَّة أو شبه الجماعيَّة الأخرى".

---

(١) إيمان محمد رضا علي التميمي، أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية وآثارها التربوية على طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الزرقاء، مجلة دراسات تربوية، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠١٤، ص٧٠٩.

(٢) راجع في ذلك:

D.Glasman , L accompagnement scolaire ,sociologie dune marge de l ecole ,Paris, PUF 2001, P93.

(٣) سديرة نوال، علاقة الدروس الخصوصيَّة بالظروف الاجتماعيَّة للأسرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٦، ص٥.

وتقابل الدروس الخصوصيَّة مفهومًا وممارسة ما يُعرف فى التربية "بالتعليم الفردي الخاص" الذي يُجسِّد بدوره أحد الطرق الأساسيَّة البنَّاءة للتعلم والتدريس[١].

هي أيضًا: " كلُّ جهد تعليمي مكرريحصل عليه التلميذ منفردًا أو فى مجموعة نظيرمقابل مادي يُدفع للقائم به"[٢].

وقد ركَّز هذان التعريفان على الجهد الذي يقوم به المعلم خارج نظام المدرسة والذي قد يكون مسموحًا به فى بعض الأنظمة وغير مسموح به فى البعض الآخر.

أما التعريف الإجرائي للدروس الخصوصيَّة فهو: كل جهد تعليمي إضافي يحصل عليه الطالب أو مجموعة من الطلاب من خلال لقاء غير رسمي، يتمُّ بينهم وبين المعلم الخاص خارج جدران المدرسة، وخطة الدراسة فى مكان وزمان محدد بين كلا الطرفين، نظير أجر محدد متفق عليه مسبقًا بين الطلاب والمعلمين، ويختلف هذا الأجرمن مادة دراسيَّة إلى أخرى، ومن مرحلة تعليميَّة إلى أخرى، ومن صف دراسي إلى آخر، بل ومن معلم إلى آخر، وقد يكون ذلك بصورة منتظمة أو غير منتظمة[٣].

بينما يتبنَّى الباحث التعريف الإجرائي التالي للدروس الخصوصيَّة، فهي: الجهد الذي يبذله المعلم خارج نطاق المدرسة، ويستفيد منه المتعلم بصورة فرديَّة أوجماعيَّة؛ بحيث يتقاضى المعلم أجرًا يُدفع له نظير هذا الجهد، وتتم داخل بيوت المعلمين أوالطلاب فى ضوء اتفاق شفهي تحدد فيه أجرة المعلم عن كل درس وزمن ومكان إنجازه.

ثانيًا: أسباب الدروس الخصوصيَّة:

ترجع أسباب انتشار الدروس الخصوصيَّة الملحوظ إلى ضعف التحصيل الذي يُعدُّ بدوره نتاجًا مباشرًا لعدم كفاية العوامل المشتركة فى تكوين التربية المدرسيَّة، مثل: المعلم، والإدارة المدرسية، والتلاميذ، والأسرة، والمنهج والمواد والوسائل التعليمية، والبيئة المدرسية، والخدمات التربويَّة والماديَّة، والمساعدات الأخرى فضلًا على العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

(١) د. محمد زيان حمدان: الدروس الخصوصيَّة مفهومها و ممارستها و علاج مشاكلها، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن، ١٩٨٦، ص١١.

(٢) د. السيد العربي يوسف، الدروس الخصوصيَّة، المشكلة والعلاج، بدون تاريخ، ص٥. متاح على موقع www.alukah.net

(٣) د. أحمد بن زيد الدعجاني: اتجاهات طلاب و طالبات المرحلة الثانويَّة بمدينة الرياض نحو الدروس الخصوصيَّة، مجلة دراسات تربويَّة ونفسيَّة، كلية التربية بالزقازيق، العدد ٧٧، أكتوبر ٢٠١٢، ص١٤٠.

وتتناول الدراسة هذه العوامل على النحو الآتي:

١-المعلم: حيث أصبح المعلم المكون الرئيس والوحيد في العملية التعليمية؛ فهو حامل المعرفة وناقلها إلى أذهان الطلاب، فاكتسب هالة وقدسية تعادل قدسية المعرفة التي يحملها، وأصبح هو القادر من خلال الدروس الخصوصية أن ينمي ويجود قدرة الحفظ لدى الطلاب وآلية الحصول على الدرجات العالية التي تؤهلهم بدورها للالتحاق بكليات القمة، وتم ذلك في ظل منهج غير مطور، فدعم ذلك انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية مع عوامل وأسباب أخرى انحصر دورها الأساسي في تدريب الطلاب على كيفية الإجابة على أسئلة الامتحانات[١].

كما أن بعض المعلمين تنقصهم الخبرات والكفايات التدريسية والعلمية المتخصصة وانشغالهم بأعمال إضافية كالتجارة وغيرها واهمالهم وعدم رغبتهم في التدريس، وكثرة نصابهم من الحصص والأعمال والأنشطة، كل هذا يؤدي إلى تدخل الآباء بوسائلهم الخاصة كي يعوضوا أبناءهم عن هذا النقص بالدروس الخصوصية[٢].

وتأكيدًا على ذلك أشارت الدراسات[٣] إلى أن أكثر الأسباب التي تدفع المعلمين إلى تأييد فكرة إعطاء الدروس الخصوصية هي إرهاق المعلم بأعباء إضافية، وأن المعلمين يمارسون ضغوطًا على الطلاب من أجل إعطاء دروسًا خصوصية بعد الانتهاء من العمل اليومي.

كما أوضحت دراسة أخرى أن المعلم يهمل في إعطاء الدروس في المدارس النظامية؛ نظرًا لتيقنه بأن الطلاب سيتلقون دروسًا خصوصية، وأن المعلمين هم من سيقدمونها لهم في أغلب الأحوال، وقد سجلت الدراسة رأي طالبة مصرية معلمها في المدرسة هو من يعطيها دروسًا خصوصية في نفس المادة[٤].

---

(١) د. شبل بدران، التعليم الموازي في ظل اقتصاديات السوق، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٤٥.

(٢) د. السيد العربي يوسف، مرجع سابق ذكره، ص٨.

(٣) د. الصالحي، محسن حمود وآخرون، الدروس الخصوصية بالمرحلة الثانوية بدولة الكويت، الواقع والأسباب والعلاج، المؤتمر العلمي التاسع، تحديات التعليم في العالم العربي في الفترة من ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٩، جامعة المنيا، كلية التربية، ص٣٦.

راجع أيضًا:

Tutoring Does It Deepen Human Capital, Widen Growing Phenomenon of Private: Dang and Roger

Inequalities or Waste Resources?The World Bank Research Observer. 23, 2008, p161-200.

Silova, Ivetaand Bray, Mark.2006. Education in a hidden Marketplace: Monitoring of Private Tutoring, Education Support Program of the Open Society Institute Network of Education Police Centers, Open Society Institute, p17-352.

(٤) راجع: Hartmann, The Informal market of Education in Egypt: Private tutoring and its implications. Working papers No.88, Mainz: Institute fur Ethnologie und Afrikastudien, Johannes Gutenberg –Universitat. Retrieved 7 June 2008 from: www.ifeas. Uni-mainz.De/working paper/Ap86.pdf. p52.

و في استطلاع للرأي جاء عدم كفاية شرح المعلم وضمان المزيد من الشرح (٥١٪) في مقدمة الأسباب من وجهة نظر أولياء الأمور الذين لديهم ابن أو أكثر يحصل على دروس خصوصيَّة[١].

٢- الطالب: كونه المسئول الأول والأخير عن تعلُّمه واكتسابه المعرفة بكافة السلوك؛ حيث إن الطلاب لأسباب تربويَّة أسريَّة أو ذاتيَّة خاصة لا يعون لدرجة كافية أولا يعي بعضهم على الإطلاق قيمة التحصيل الدراسي وأهميته لمستقبلهم الشخصي والوظيفي، فيقبلون دون انتظام أو تخطيط على النوادي وبرامج الفيديو والتلفزيون وتكوين الشِّلل الخاصة أوالانشغال بأمور جانبيَّة متنوعة أخرى، كما أنهم يلجأون للدروس الخصوصيَّة للهروب من الضغوط النفسيَّة التي يتعرضون لها من الآباء، وضعف التأسيس في بعض المواد، وكراهيتهم لها واختيارهم لتخصص لا يتناسب وقدراتهم وتقليد الأقران ، فضلًا على التقرُّب للمعلم للحصول على أعلى الدرجات[٢].

وتأكيدًا على ذلك أوضحت الدراسات أن ضعف المستوى العلمي للطلاب ورغبتهم واصرارهم في الحصول على مجموع درجات عالية في الامتحان النهائي تُعدُّ من أهم الأسباب التي دفعتهم للحصول على الدروس الخصوصيَّة[٣] ، كما أشارت دراسة أخرى إلى أن من أهم الأسباب التي تدفع الطلبة إلى الدروس الخصوصيَّة ـــ من وجهة نظر الطلبة ـــ هي ضعف مستوى الطلبة العلمي والرغبة في الحصول على درجات مرتفعة في الامتحانات النهائيَّة[٤].

٣ - المدرسة: بوصفها بيئة تعليم وتعلُّم ؛ حيث كثرة أعداد الطلاب في الفصل وضعف إدارة المدرسة، وبالتالي تسيب الطلاب والمعلمين وتقصيرها بتوعية الطلاب والمعلمين بأضرار الدروس الخصوصيَّة، فضلًا على إهمالها دراسة وتتبع الطلاب الضعفاء، وتوجيههم للمراكز التربوية[٥].

كما أن المواد والوسائل التعليميَّة لا تكفي كمًا ونوعًا ومحتوى لمتطلبات التعلم والتدريس، وأن طرق وأساليب التدريس جماعيَّة عتيقة تفتقر لأهداف الاستخدام،

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة استطلاعات وبحوث الرأي العام، استطلاع رأي أولياء الأمور حول مشكلة الدروس الخصوصيَّة ـــ تقرير مقارن، ٢٠١٢.

(٢) د. محمد زيان حمدان، مرجع سابق ذكره، ص١٤.

(٣) د. رحيم عيد جاسم وسامي حميد كاظم، ظاهرة التدريس الخصوصي، مجلة القادسية، مجلد ١، عدد٢، ٢٠٠١، ص ٤٤،٣٩.

(٤) د.إيمان محمد رضا علي التميمي، مرجع سابق ذكره، ص ٧١٢.

(٥) د. السيد العربي يوسف، مرجع سابق ذكره، ص٩.

ولتبني التحفيز والتنظيم و التوجيه التي تتطلبها مواقف التعلم المختلفة. فضلاً على أن البيئة المدرسيَّة تفتقر فى كثير من الأحيان للمواصفات الشكليَّة والتربويَّة التي تستلزمها الحياة المدرسيَّة اليوميَّة؛ الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى الدروس الخصوصيَّة[١].

٤- الأسرة : تبرز أسباب انتشار الدروس الخصوصيَّة فيما يتعلَّق بالأسرة بانشغال أولياء الأمور، وضعف إشرافهم على أعمال أبنائهم ، وعدم تعاون البيت مع المدرسة ، وتكليف الأبناء بأعمال كثيرة فى البيت ، والمباهاة بين الأسر بدخول الدروس الخصوصيَّة ، فضلاً على أميَّة الأبوين ، والتأثر بالأفكار الوافدة التي كرَّست الدروس الخصوصيَّة وجعلتها ضرورة[٢].

كما أن اعتقاد الأسرة فى أن مستقبل أبنائهم يُمثل رهانًا عليهم أن يكسبوه على اعتبار أن المصير المهني والاجتماعي لأبنائهم يحدده مسارهم المدرسي ، ومن ثَمَّ فإن أي تعثر دراسي يؤدي إلى توتر العلاقة الأسرية.

ومن هنا تأتي أهمية الدروس الخصوصيَّة ؛ لتجنب الأسرة مختلف الصراعات المرتبطة بالعمل المدرسي ؛ نظرًا لأن الدروس الخصوصيَّة ـــ من وجهة نظر الأسرة ـــ تعمل على تدارك ضعف الطالب ومساعدته لرفع وتدعيم مستواه العلمي[٣].

وتأكيدًا على ذلك بيَّنت إحدى الدراسات أن أولياء الأمور الذين يؤيدون إعطاء الدروس الخصوصيَّة لأبنائهم بلغت نسبة كبيرة وهي ٨٥,٩١٪ من عينة الدراسة، وقد ترجع هذه النتيجة إلى رغبة الآباء فى أن يحقق الأبناء النجاح والحصول على أعلى المعدلات، وهم فى سبيل ذلك يسلكون كل السبل ويتيحون كل الفرص ويوفرون كل الإمكانات لتحقيق هذا الهدف[٤].

٥- السوق: حيث إن الوظائف المتاحة فى المجتمع وذات الدخل المرتفع والمكانة الاجتماعيَّة المرموقة توجد من خلال شركات ومؤسسات عالميَّة واستثماريَّة مرتبطة أساسًا باقتصاديات السوق التي تتنافس بقوة على الأسواق وزيادة الإنتاجيَّة والنمو الاقتصادي وتطبيق المعرفة و المعلومات فى إنتاج السلع والخدمات[٥].

(١) د. محمد زيان حمدان، مرجع سابق ذكره، ص١٥.
(٢) د. السيد العربي يوسف، مرجع سابق ذكره، ص٩.
(٣) د. عائشة بورغدة المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٨، ص١٤٢-١٤٣.
(٤) د. الصالحي، محسن حمود وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص٢١.
(٥) د. شبل بدران، مرجع سابق ذكره، ص٤٥-٤٦.

وهذه الشركات لا تقبل أن توظف لديها إلا خريجي الكليات المتميزة التي تُعلي من شأن اللغات الأجنبيَّة المرتبطة بالمؤسسات التعليميَّة الدوليَّة، وهي كليات لا تقبل بين الدارسين فيها إلا الناجحين بمعدلات عالية، وهذه المعدلات العالية لا يحصل عليها الطلاب عادة إلا من خلال الدروس الخصوصيَّة كتعليم إضافي مساعد يرتبط بالقدرة الاقتصاديَّة والماليَّة للطلاب، ومن ثَمَّ فإن الطلاب القادرين ماليًا هم من سيحصلون على دروس خصوصيَّة ويلتحقون بالكليات المتميزة، ويحصلون بالتالي على الوظائف المتميزة المتاحة في سوق العمل[١].

٦-أسباب أخرى: ثَمَّة أسباب أخرى للدروس الخصوصيَّة، فهناك معيار وحيد للالتحاق بالجامعة وهو (مجموع الدرجات)؛ الذي ترتب عليه وجود كُليات للقمة تستأثر بالمجموع الأكبر، وصنفت الكليات وأهميتها حسب مجموع الدرجات الذي يؤهل الطلاب للالتحاق بها، وكذلك وجود كليات القاع التي تقبل الطلاب أصحاب الدرجات المنخفضة، ومن هنا استأثرت كليات القمة بالمجموع المرتفع[٢].

كما أن هناك أسبابًا اقتصادية: حيث إن النظام الاقتصادي المطبق في المجتمع كثيرًا ما يترك أثرًا على النظام التعليمي فيه. وبما أن معظم الدول العربية تتبنى اقتصاد السوق الذي يُشجع سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يقوم كثيرًا على الاتجاه السلعي؛ حيث تؤكد على المبادرات والمشروعات الاقتصاديَّة الفرديَّة حتى لو تعارضت أحيانًا مع مصالح المجتمع، وتصادمت مع قيمه ومبادئه، وقد كان من نتائج ذلك تزايد أعداد الانتهازيين والراغبين في الكسب السريع، وتفاقم مشكلة البطالة، وزيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وانخفاض القيمة الشرائية للأجور[٣].

كما أن هناك عاملًا اقتصاديًا آخر له علاقة بتعزيز الاتجاه السلعي في التربية العربية، وهو بروز مفهوم للتربية ينظر إليها كعملية استثمار، بمعنى أنها عملية اقتصاديَّة لها عائد ومردود محسوب، وهذا يعني أن التربية لم تَعُد خدمة بل انتاجًا يجب أن يُدرَّ ربحًا. ومن سلبيات هذا المفهوم أنه يعتبر التربية سلعة قابلة للبيع والشراء، أو عُملة في السوق خاضعة للعرض والطلب، وهذا مفهوم ضيق؛ لأنه يتعامل

(١) المرجع السابق مباشرة، ص٤٥-٤٦.
(٢) المرجع السابق مباشرة، ص٤٤.
(٣) د. يزيد عيسى السورطي: التسليع التربوي في الوطن العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢١، سنة ٢٠٠٤م، ص١٩٣-١٩٤.

مع التربية على أنها عملية يتم تقدير قيمتها النقديّة، ويتم تحديد الإنفاق حسب عائدها المادي المتوقع[١].

أما الأسباب الاجتماعيّة فتتمثل في: ازدياد الطلب على التعليم وخاصة التعليم الجامعي؛ لما يمثله من رفع المكانة الاجتماعيّة، وانخفاض المستوى التعليمي للأبوين أو لأحدهما مما يعوق متابعة الأبناء دراسيًا، وخروج المرأة للعمل وانشغالها طول الوقت لا يمكنها من متابعة أولادها في الدراسة، فتقوم بتعويض هذا الانشغال بزيادة الإنفاق على التعليم في صورة دروس خصوصيّة، ورغبة أولياء الأمور في تفوق الأبناء وتحقيق درجات عالية للوصول لكليات القمة، والحل في ذلك كله يتمثل في الدروس الخصوصيّة[٢].

كما أن المجتمع هو رحم العملية التربوية، فالمجتمع الذي يسوده السعي لاقتناص المكاسب و المنافع الشخصية، وتسيطر عليه الفردية على حساب الجماعية كثيرًا ما يتبنى نظامًا تربويًا يطغى عليه السلعية التي من أهم خصائصها تحقيق الربح الفردي السريع، والوصول إلى الثراء الشخصي بأقصر الطرق، حتى ولو كان ذلك على حساب جودة المنتج[٣].

ثالثًا: أنواع وأشكال الدروس الخصوصيّة:

كان أول من مارس الدروس الخصوصيّة في التربية هو سقراط(٤٧٠-٣٩٩ ق.م)، الفيلسوف والمربي اليوناني المعروف. كما مارسها العرب قبل الإسلام؛ حيث كانت الأسر الحضرية أبرز الفئات الاجتماعية بجزيرة العرب التي اعتمدت على الدروس الخصوصيّة كوسيلة لتربية أبنائها. أما بعد الإسلام فقد اتخذت الدروس الخصوصيّة أسلوبًا جديدًا عُرف بالتمهن، كان الصبي يرافق خلاله مؤدبه أو سيد صنعته المقبلة؛ لينقل عنه ميوله وسلوك مهنته[٤].

ولذا تُعدُّ ظاهرة الدروس الخصوصيّة ظاهرة قديمة وليست حديثة؛ حيث نشأت في الأصل لتعبر عن لون من ألوان التربية الطبقيّة انفرد بها أبناء الخاصة من الحكام والأمراء والأعيان؛ نظرًا لأن هذه الطبقة قد ترفّعت عن اختلاط أبنائها

(١) المرجع السابق مباشرة، ص١٩٣-١٩٤.

(٢) أ. أميرة صلاح الدين محمد الشبراوي: علاقة الدروس الخصوصية بالسلوك الاقتصادي للأسرة ودافعية الإنجاز لدى أبنائها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، سنة ٢٠٠٤م، ص١١.

(٣) د. يزيد عيسى السورطي، مرجع سابق ذكره، ص١٩٧.

(٤) د. محمد زيان حمدان، مرجع سابق ذكره، ص١١-١٢.

بأبناء العامة فى المدارس العادية وأعرضوا عن أن يتلقى هؤلاء الأبناء تعليما مماثلا لتعليم العامة ، كما أن هذه الدروس كانت بديلا عن التعليم النظامي والإلزامي بالنسبة لبعض الأسر التي كانت تسعى لتعليم بناتها قبل السماح للفتيات بالتعليم النظامي، وإن كانت فى هذه الحالة تقتصر على اللغة الفرنسية والموسيقى (١).

ومع الاتجاه القومي لمجانية التعليم أصبح متاحا للجميع بصرف النظر عن قدراتهم المالية، ودخول جميع الأبناء فى سنّ الإلزام وهو السادسة إلى المدارس وازدحام الفصول الدراسية والمراحل التعليمية؛ بدأ كثيرٌ من الآباء وخاصة القادرين منهم ينظرون إلى الدروس الخصوصيَّة على أنها بديل للمصروفات الدراسيَّة، فالتلميذ يتوجه للمدرسة لتلقي تعليمه المجاني الذي لا فائدة ولا طائل منه، ويعود إلى المنزل لتلقي تعليمه المدفوع الأجر الذي لابد من أن يعود عليه بالفائدة.وقد بدأ أول إشراف للحكومة المصرية على الدروس الخصوصيَّة فى منشور عام ١٩٠٣، وكان فى صورة المادة رقم (٤٧) من قانون نظام المدارس بعنوان « الدروس الخصوصيَّة و الأعمال الخصوصيَّة»(٢).

و للدروس الخصوصيَّة أشكال عدة ـــ تطورت مع تطور التكنولوجيا الحديثة-: منها ما هو واحد مقابل واحد، الذي يكون غالبا فى منزل الطالب أو المدرس الخصوصي وتتبناه الأسر ذات الدخل المرتفع ، وهناك ماهو عبارة عن مجموعات صغيرة تسمح بالتعامل مع مجموعة صغيرة بما فيه تخصيص وقت كاف للطلبة وبشكل فردي، ومنها ما هو عبارة عن صفوف كبيرة كما أن هناك المراكز الأكاديميَّة التي تجمع بين المزايا التعليميَّة والتجاريَّة، يقومون بتوسيع أسواقهم من خلال الإعلانات والملصقات أوالصحف ، أما الشكل الأخير فمن الممكن أن يزود عن طريق البريد العادي؛ ليحلّ محله البريد الإلكتروني والإنترنت(٣).

و فى بعض الدول نجد أن المعلمين فى المدارس الحكوميَّة هم من يعطون الدروس الخصوصيَّة لتلاميذهم؛ نظرا لأن المعلمين يعرفون التلاميذ جيدا، مما يسهل عليهم المهمة فى مساعدتهم، غير أن هذا الأمر قد يُسبب مشاكل كبيرة . وفى أسوأ الحالات يدخل عنصر الابتزاز فى المسألة ، فقد يتعمد المعلمون إغفال جزء من المناهج فى المدارس النظاميَّة ؛ لتوسيع سوق الدروس الخصوصيَّة بعد انتهاء اليوم الدراسي

(١) أ.أميرة صلاح الدين محمد النبراوي، مرجع سابق ذكره، ص٨-٩.
(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص٨-٩.
(٣) د.إيمان محمد رضا علي التميمي، مرجع سابق ذكره، ص٧-٩.

؛ وحيث إن أغلب الأنظمة التعليميّة تُعطي للمعلمين صلاحية اتخاذ قرار نجاح أورسوب التلميذ، يجد الآباء أنفسهم مجبرين على الدفع مقابل حصول أبنائهم على دروس خصوصيّة؛ نظرًا لأنهم يعلمون جيدًا أنهم إن لم يفعلوا ذلك فسيدفعون في نهاية المطاف مبالغ أكبر عندما يعيد أبناؤهم السنة[١].

و في دول أخرى مثل كوريا وجنوب أفريقيا نجد استعمال التلفاز في إلقاء دروس خصوصيّة؛ حيث تعرض برامج الدروس الخصوصيّة عبر القنوات المفتوحة العامة، وكذلك عبر قنوات الدفع مقابل المشاهدة. ويمكن للمعلمين أن يحددوا مواضيع الدروس بالتنسيق مع مدرسة معينة، فيرسل تلامذتها أسئلتهم، ويشرح المعلم بعض الأمثلة منها[٢]. وقد كان ذلك في مصر في شكل برامج تعليميّة تبثُّه قنوات التلفاز المصري الرسميّة.

أما دروس الإنترنت فتتيح حرية أكبر، ويمكنها أن تجتاز حدود الدول. ويسمح البريد الإلكتروني والهاتف وكاميرا الإنترنت بتفصيل خدمة الدروس الخصوصيّة على مقابل المعني و حاجاته. ولئن كان المعلمون الذين يعطون دروسًا وجهًا لوجه في حاجة إلى كثافة سكانيّة كافية؛ ليضمنوا عددًا وافرًا من الطلاب، ويعملون على اختيار قاعات درس قريبة من محطات النقل ، فإن موفري الدروس الخصوصيّة عبر الإنترنت يستطيعون إيصال خدماتهم للمناطق النائية، ويمكنهم أن يقدموا الخدمة باللغة التي تناسب المتلقي[٣].

كما أن تحديد شكل الدروس الخصوصيّة لا يتوقف على المعلمين فقط، وإنما يتعداه إلى التلاميذ أيضًا. والكثير من المعلمين الذين يعطون دروسًا خصوصيّة لطلبة المدارس الثانوية ليسوا سوى طلبة جامعيين يسعون للحصول على دخل إضافي، كما يعطي طلبة المدارس الثانوية أيضًا دروسًا خصوصيّة لطلبة المدارس الابتدائيّة. فبغض النظر عن طلبة المدارس الثانوية نادرًا ما يتمتع طلبة الجامعات بالمؤهلات المهنيّة اللازمة لمزاولة التدريس، ولكنهم قد يتواصلون معهم جيدًا للتقارب العمري

(١) مارك براي؛ مواجهة التعليم الظلي أي سياسات حكومية لأي دروس خصوصيّة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(اليونسكو) ، ٢٠٠٩،ص٢٠.

(2) Reddy, V. 2007: "Evaluating the shadow: supplementary tuition to achieve equity and redress in South Africa". Paper presented at the IIEP Policy Forum on Confronting the shadow education system: what government policies for what private tutoring? Paris: IIEPUNESCO.p.14.

(٣) مارك براي، مرجع سابق ذكره، ص٢١.

معهم، أيضا نجد المتقاعدين الراغبين فى كسب بعض الدخل الإضافي يقومون بإعطاء الدروس الخصوصيَّة[١].

وإضافة إلى ذلك تتيح التكنولوجيا الحديثة استخدام أساليب مركبة فى الدروس الخصوصيَّة، مثل مدارس سكول ستي، وهو شكل حديث من أشكال مدارس الجوكر اليابانيَّة، التي تقدم للتلاميذ فرصا للتعلم فى منازلهم أو فى مركز إقليميَّة من خلال شبكة حاسوب خاصة وتغطي رقعة جغرافيَّة واسعة. وتنقسم الدروس التي تقدمها هذه المدارس إلى ثلاثة أقسام: المحاضرات والدروس التلفزيونيَّة، التعلم الذاتي عبر الإنترنت، التعلم باستخدام المصادر المطبوعة[٢].

رابعًا: الدروس الخصوصيَّة واقتصاديات السوق:

بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج فى النظام الرأسمالي العالمي والتحول إلى اقتصاديات السوق وسياسة العرض والطلب وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري؛ تنامت ظاهرة الدروس الخصوصيَّة فى المجتمع المصري، وتنامت أيضا فى كثير من دول العالم وليس فى مصر وحدها[٣].

وبناءً على ذلك تحول التعليم من حقٍّ وخدمة على الدولة أن تقدمها إلى المواطنين دون عقبات ماديَّة أوثقافيَّة أواجتماعيَّة إلى سلعة تُباع وتُشترى فى السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها وكلفتها الاقتصادية؛ حيث أدت سياسة التحول إلى اقتصاديات السوق وسياسة العرض والطلب إلى وجود التناقض الطبقي والاجتماعي والثقافي فى المجتمع، وظهرت طبقات جديدة تسعى إلى حصول أبنائها على امتيازات تعليميَّة ومهنيَّة مؤسسة على القدرة الماليَّة والمكانة الاجتماعيَّة[٤].

وتُعتبر الدروس الخصوصيَّة أحد أبرز مظاهر التسليع فى التعليم، فهي مثال حيّ على النظر للتعليم كسلعة يبيعها المعلم للمشتري وهو الطالب، وأحيانا يكون همُّ المعلم ترويج بضاعته وتسويقها من أجل المال، ويكون الطالب مضطرًا لشراء بضاعة المعلم الخصوصي رغم تردي نوعيتها وتدني جودتها[٥].

(١) المرجع السابق مباشرة، ص٢١.
(٢) المرجع السابق مباشرة ص٢٢.
(٣) د. شبل بدران، مرجع سابق ذكره، ص١٧.
(٤) المرجع السابق مباشرة، ص١٧.
(٥) د. يزيد عيسى السروطي، مرجع سابق ذكره، ص ١٨٥ - ١٨٦.

لذا تُعدُّ الدروس الخصوصيّة مرضًا مزمنًا تراكمت أسبابه، وتفاقمت أعرضه، وإنها أزمة سرطانيّة يصيب انتشارها مجمل الجسم التعليمي بالضعف والهزال، وبأنها أحد مظاهر التسليع التربوي، ففي ظلها أصبح التعليم سلعة تُباع وتُشترى لمن يدفع الثمن، في أي مكان ووقت، كما اعتبرها تجارة في سوق سوداء للتعليم، ونبتًا شيطانيًا يثقل كاهل الأسر، وتتاجر بها فئة من المافيا التي آثرت استغلال الطلب المتزايد على التعليم؛ ليتحول بعض رؤوسها إلى قوة اجتماعيّة ذات ثراء فاحش مصدره الاتجار في سلعة التعليم[1].

(١) المرجع السابق مباشرة، ص١٨٥-١٨٦.

المبحث الثاني
التكلفة الاقتصادية للدروس الخصوصيَّة

١-الوضع الاقتصادي في مصرَ والدول النامية وعلاقته بالدروس الخصوصيَّة:

إن ظاهرة الدروس الخصوصيَّة التي أفرزها نظامنا التعليمي في ظل اقتصاديات السوق والعولمة، لم تتبلور إلا في حقبة السبعينيَّات من القرن العشرين وتحديدًا بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي؛ حيث شهدت حقبة السبعينيَّات بتداعياتها المعروفة ظهور طبقات اجتماعيَّة جديدة ارتبطت مصالحها بمصالح النهج الاقتصادي الجديد، وأخذت هذه الشرائح الاجتماعيَّة الجديدة تسعى لإيجاد قنوات للتمايز الاجتماعي والطبقي لنفسها ولأبنائها في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها التعليم[١].

ومن الجدير بالملاحظة أن الدروس الخصوصيَّة قد بَرَزت في العالم بصفة عامة والوطن العربي وفي مصر ــ بصفة خاصة ــ بعد التحولات الاقتصاديَّة تجاه اقتصاديات السوق وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي الذي حوَّل التعليم لسلعة، بل وصل الأمر إلى تسليع الحياة نفسها، كما توجد صلة بين تزايد الاعتماد على الدروس الخصوصيَّة والتحوُّل إلى اقتصاد السوق[٢].

و المتأمل لواقع التعليم في مصرَ يجد أن ظاهرة الدروس الخصوصيَّة تكاد تعصف بمفهوم مجانية التعليم، بل وبتطبيقاتها الفعليَّة على أرض الواقع؛ حيث تتطلب الدروس الخصوصيَّة نفقات تتزايد قيمتها بزيادة الطلب عليها، والقدرة الماديَّة لأولياء الأمور هي التي تُحدد الاستمرار في التعليم حتى آخر مراحله، فإذا كانت المصروفات الدراسيَّة تُمثل في الماضي حجرعثرة للفئات الفقيرة، فإن الدروس الخصوصيَّة بما تفرضه اليوم من أعباء لا مفرَّ من تحملها ــ على مختلف الأسر المصرية ــ تلعب نفس الدور[٣].

---

(١) د. شبل بدران، مرجع سابق ذكره، ص١٩.

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص١٥.

(٣) د. علي صالح جوهرود عيادة محمد فوزي؛ متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي التاسع بعنوان « التعليم والعدالة الاجتماعية »، كلية التربية، جامعة سوهاج، سنة ٢٠١٥م، ص٢.

ويدور الآن فى معظم دول العالم حديث متصل عن الإنفاق على التعليم، وقد استرعت قضية تمويل التعليم وتكلفته اهتمامًا متزايدًا من جانب واضعي السياسة التعليميّة فى تلك الدول، وبخاصة الدول النامية ومنها مصر، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى المناخ الاقتصادي العام السائد فى الدول النامية؛ حيث دخلت التوقعات الاقتصاديّة مؤخرًا فى مرحلة أكثر سوءًا، فقد قلّت الموارد الماليّة للحكومات، وعجزت موازين المدفوعات، واتسمت البرامج الاستثماريّة للقطاع العام والحكومي بالبطء، وفي هذه الظروف أصبحت تعبئة الموارد لتنمية وتطوير التعليم أكثر صعوبة[١].

ويعاني نظام تمويل التعليم فى مراحله المختلفة من ظواهر جديدة، ومشكلات متعددة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث بات هيكل الإنفاق العام لا يعكس حقيقة الوضع من ناحية، ولا يضمن كفاءة وفاعلية النفقة العامة من ناحية أخرى[٢].

ومن آثار تأزُّم المناخ الاقتصادي تساق اليوم مبررات لترشيد مجانية التعليم، بل رفع الدعم عن التعليم ــ أو خصخصة التعليم ــ كالقول بأن الإنفاق على التعليم عبء ضخم تنوء به الميزانية العامة للدولة؛ حيث يرى البعض أن المستويات الحالية للإنفاق على التعليم تستنفد مسبقًا موارد الاستثمارات فى قطاعات أخرى أسرع إنتاجًا مثل التجارة والصناعة، والقول بأن مجانية التعليم يتمتع بها القادر وغير القادر، مما يتطلب أن يجري على مجانية التعليم ما يجري على الدعم من ترشيد، بل ورفع الدعم تدريجيًا، وذلك بإلزام القادرين بدفع التكلفة الفعلية للتعليم[٣].

وعلى الرغم مما توافر لهذا التوجه من حسن النية ومصداقية القول، وما أدى إليه من بعض النتائج الطيبة، فى مقدمتها تزايد الاهتمام الدولي والقومي بالتعليم، إلا أن هناك نتائج أخرى سلبية قد ظهرت، لعل من أبرزها: التعامل مع قضية التعليم كما نتعامل مع قضايا إنتاجية أخرى، فما دام قد أصبح استثمارًا فلابد من حسابات التكلفة لنرى هل ما حقق من عائد اقتصادي يُبرر ما أُنفق عليه من أموال، وإلا فلابد من إعادة النظر فيما أُنفق عليه[٤].

وتكمن الخطورة فى هذه النظرة فى أن كثيرًا من الذين ألحوا على النظرة الاستثماريّة للتعليم لم يطرحوها كبديل للنظرة السابقة إليه "كخدمة" وإنما أراد

(١) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة عشر، سنة ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٩٥.
(٢) د. عبد الخالق فاروق، كم ينفق المصريون على التعليم؟ دار العين للنشر، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٨م، ص ٣٧.
(٣) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، مرجع سابق ذكره، ص ٩٥.
(٤) المرجع السابق مباشرة، ص ١٠٠.

هؤلاء بدعواهم هذه أن يضيفوا إلى مبررات الاهتمام بالتعليم جانبًا مهمًا ، وهو أن التعليم بجانب أنه خدمة فهو كذلك استثمار[١].

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن الإنفاق على التعليم ليس له عائد مادي يبرز ما أنفق عليه، إلا أن عائد التعليم لا ينبغي أن يقتصر على مظاهره الماليَّة المتمثلة فى الدخول الزائدة والمضافة، بل يجب أن تدخل العوائد الأخرى، وهي جملة النتائج الثقافيَّة والإنسانيَّة والاجتماعيَّة والعقليَّة وغيرها بحيث يمكن أن يترتب على ذلك هبوط حدة الانزعاج من أن العائد على التعليم لا يتناسب مع ما يُنفق عليه، أيضًا أن التعليم يحتاج إلى مزيد من الإنفاق عليه، رغم قلة ما يُدرُّه من دخل مالي.

٢- حجم مشكلة الدروس الخصوصيَّة:

تُمثل ظاهرة الدروس الخصوصيَّة نشاطًا اقتصاديًا كبيرًا فى بعض دول العالم؛ ففي كوريا بلغ معدل الإنفاق السنوي على الدروس الخصوصيَّة لتلاميذ المراحل الابتدائيَّة والإعداديَّة والثانويَّة ما يُعادل (١٢-١٦٪) من نصيب الفرد الواحد فى إجمالي الناتج القومي؛ أي أكثر بثلاث إلى أربع مرات من معدل ما يُنفَقُ فى اليابان، وذلك فى عام ١٩٩٧م[٢].

وفي عام ٢٠٠٣م بلغت نسبة مَن يتلقون دروسًا خصوصيةً من تلاميذ المرحلة الابتدائية حوالي (٨٣,١٪)،بينما بلغت النسبة فى المدارس المتوسطة (٧٥,٣٪)، وأما فى المدارس الثانوية فبلغت (٥٦,٣٪)،وبذلك بلغ ما أنفقته الأسر الكورية حوالي ١٠٪ من الدخل على الدروس الخصوصية[٣].

وفي عام ٢٠٠٦م قُدِّرَ مجموع ما أنفقته الأسرة على الدروس الخصوصيَّة بنحو (٢٤) مليار دولار أمريكي؛ وهو ما يُعادل (٢,٨٪) من إجمالي الناتج القومي، وحوالي (٨٠٪) من نفقات الحكومة على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. وتوفر صناعة الدروس الخصوصيَّة فى كوريا دخلًا مهمًا وكبيرًا للمعلمين ولكل مَن يعمل بالمجال التعليمي، وقد تسببت الأنماط الإنفاقيَّة للأسر الكورية فى إحداث تأثيرات

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ١٠٠.

(٢) مارك بيراي، مرجع سابق ذكره، ص٨١.

(3) Pavla Korpasová : Private Tutoring , Masaryk University Faculty of Arts, 2009,p19 . https://is.muni.cz/th/ic7sy/thesis..

متلاحقة في الاقتصاد الكوري، وزيادة العبء الاقتصادي على الآباء، وتوسيع الفارق بين الأغنياء والفقراء[١].

وفي عام ٢٠٠٩م قُدِّر حجم الإنفاق الوطني على الدروس الخصوصيّة بحوالي (٢١,٦٢٦) ترليون وون؛ أي ما يعادل (٢٪) من إجمالي الناتج المحلي الكوري، كما بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري على الدروس الخصوصية للطالب الواحد حوالي (٢٤٢) ألف وون كوري؛ أي ما يعادل (٢٢٠) دولارًا أمريكيًا، وذلك في نفس العام[٢].

أما في فرنسا: فقد قُدِّر حجم القطاع بحوالي (٢,٢١) مليار يورو، ونسبة نموه بحوالي (١٠٪) سنويًا، وتسمح الحكومة الفرنسيّة بخصم (٥٠٪) من التكاليف المدفوعة لمؤسسات الدروس الخصوصيّة من ضريبة الدخل، وتلعب مؤسسة أكادوميا دورالوسيط بين المعلمين والآباء الذين يتولون دفع أتعاب المعلم ثم يطلبون الإعفاء الضريبي[٣].

ويدفع الآباء ـــ بغية تسجيل أبنائهم ـــ حقوق التسجيل الأولية التي تُقدَّر بـ٧٥ أورو وهي غير خاضعة للإعفاء الضريبي. ثم يدفعون حوالي ٣٢ أورو للساعة الواحدة، تشكل ١٤ أورو منها نصيب المعلم و٥ أورو رسوم الموظف، فيما تذهب ١٣ أورو إلى المؤسسة الوسيطة، ومن هذا المبلغ الإجمالي ٣٢ أورو، يخضع ١٦ أورو للإعفاء الضريبي لصالح الآباء. وبذلك تُقدر التكلفة الإجماليّة للدروس الخصوصيّة بـ١٦ أورو للساعة الواحدة. ومنه على المعلم أن يُصرِّح عن دخل يُقدر بـ ١٤=١٣=٢٧ أورو، لكن يمكنه أن يخصم ١٣ أورو التي يدفعها للمؤسسة الوسيطة على أنها نفقات[٤].

وفي تركيا، أظهرت التقديرات أن ما أنفق من مصاريف لصالح مراكز الدروس الخصوصيّة عام ٢٠٠٤ بلغ ٢,٩ مليار دولار أمريكي أي ما يُعادل ٠,٩٦٪ من إجمالي الناتج القومي، في حين قدرت إحصائيات أخرى مقدار الإنفاق بأقل من ذلك المبلغ[٥].

وعلى صعيد الدول العربية نجد أن الأردن، تنتشر فيها الدروس الخصوصيّة انتشارًا كبيرًا؛ حيث سجّلت الدراسات أن أعلى نسبة للدروس الخصوصيّة في القطاع الحكومي تكون في المناطق الحضريّة، وكانت ٥٢,٠٨٪، مقابل ٤٧,٠٢٪ في المناطق الريفيّة، أما المدارس الخاصة فقد سجّلت النسبة ما بين ٥٠٪ و٥٧٪ وأن ٨٥٪ من الأسر

(١) مارك براي، مرجع سابق ذكره، ص٨١.

(2) (Hoon Choi and Álvaro Choi: Regulating private tutoring consumption in Korea: lessons from another failure Barcelona Institute of Economics (IEB), University of arcelona Room 6214, Av. Diagonal 690, 08034, Barcelona, Spain2013, p.3.

(٣) مارك براي، مرجع سابق ذكره، ص٥٢.

(٤) المرجع السابق مباشرة، ص٥٢.

(٥) المرجع السابق مباشرة، ص٤٣.

الأردنيَّة أنفقت شهريًا ما يَقرب من ١٠٠ دينار أردني، أي ما يُعادل ١٤٠ دولارًا أمريكيًا، وبلغ متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الدروس الخصوصيَّة حوالي ٩٦٢٦ دينارًا أردنيًا، بما يُعادل ١٢٤٠٠ دولار أمريكي[١].

أما في الجزائر، فنجد أن أغلبية الأسر وهي تقدر بـ٣٤٪ تنفق شهريًا على الدروس الخصوصيَّة ما بين ١١٠٠ إلى ٤٠٠٠ دينار جزائري، وأن المستويات المتوسطة والعليا التي تبلغ نسبة ٢١٪ تنفق شهريًا على الدروس الخصوصيَّة ما بين ٤١٠٠ إلى ٧٠٠٠ دينار جزائري، وأن الميزانية المخصصة لابن واحد يحصل على دروس خصوصية تكلف الأسرة سنويًا ما بين ١١٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ دينار جزائري، وهي نسبة ٤٣٪؛ بينما ١٥٪ تكلف الأسرة ما بين ٤١٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ دينار جزائري. أما ٧٪ فيقدرون تكاليف الدروس الخصوصيَّة بأقل من ١٠٠٠٠ دينار جزائري[٢].

وفي مصر، تُمثل الدروس الخصوصيَّة أحد السمات البارزة في نظام التعليم، ويلجأ الطلاب للدروس الخصوصيَّة بغرض النجاح في نظام التعليم المعتمد فقط على الامتحانات للوصول إلى الصفوف الدراسيَّة التالية، وتتفشى ظاهرة الدروس الخصوصيَّة على وجه الخصوص في نهاية المرحلة الإعدادية، التي تُحدد الالتحاق بالتعليم الثانوي، وفي نهاية مرحلة الثانوية العامة، التي تُحدد درجاتها إمكانية الالتحاق بالجامعة والكلية التي يمكن الالتحاق بها[٣].

وقد أنفقت الأسر في عام ٢٠٠٢ على الدروس الخصوصيَّة في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي حوالي ٨١ مليون جنيه مصر سنويًا ـــ ١٨ مليون دولار أمريكي ـــ وهذا ما يُعادل ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي[٤].

وأوضحت إحدى الدراسات أن المتوسط الحسابي لنفقات الأسر في مصر على الدروس الخصوصيَّة بلغ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالي ٩,٣ مليار جنيه خلاف المصاريف الرسميَّة ومصاريف الانتقال والإعاشة للأبناء، وذلك عبء يفوق طاقة غالبية الأسر الفقيرة[٥].

(1) Yahya A. Ali: Private tutoring in Jordan: Underpinning factors and impacts, international journal humanities and social science ,Vol,3N0,13, July2013,p112.

(٢) د. عائشة بورغدة، المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية دراسة ميدانيَّة في الجزائر العاصمة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(3) Hartmann, opcit, p.7.

(4) World Bank. Arab Republic of Egypt: education sector review – progress and priorities for the future. Washington, 2002, p.26.

(٥) عبد الخالق فاروق، مرجع سابق ذكره، ص ١٧٨.

جدول رقم (١)

يوضح إنفاق الأسرة المصرية على الدروس الخصوصية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

(القيمة بالمليون جنيه)

البند	سيناريو أول (منخفض)	سيناريو ثان (متوسط)	سيناريو ثالث (مرتفع)
تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الحكومية			
١-الشهادة الابتدائية	١١٢٨,٥	١١٢٨,٥	٥٧٢٩,٢
٢-الشهادة الإعدادية	١٥٨٨,٨	١٥٨٨,١	٤٧٩٠,٨
٣-الشهادة الثانوية	١٦٣٣,١	١٦٣٣,١	٢٤٥٤,٩
٤- التعليم الفني	-	-	١٠٤,٥
مجموع تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الحكومية	٤٣٥٠,٤	٤٣٥٠,٤	١٣٠٧٩,٤
تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الخاصة			
١-الشهادة الابتدائية	-	٢٥١,٥	١٥٠٩,١
٢- الشهادة الإعدادية	-	٤٤٧,٦	٥٥٥,٨
٣-الشهادة الثانوية	-	٣٢٦,٧	٤٩٠
مجموع تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الخاصة	-	١٠٢٥,٨	٢٥٥٤,٨
المجموع الاجمالي	٤٣٥٠,٤	٥٣٧٦,٢	١٥٦٣٤,٢

المصدر: عبد الخالق فاروق، مصدر سابق ذكره، ص ١٨٢.

كما أشارت دراسات أخرى إلى أن مجموع إنفاق الأسر على الدروس الخصوصيَّة في التعليم قبل الجامعي يُمثل أكبر نفقات التعليم الأسري حتى مع المقارنة بالتعليم الخاص، وأن الأسر التي لديها أبناء في التعليم الثانوي تُنفق على الدروس الخصوصيَّة ما يُعادل ٢٥٪ من الدخل السنوي للأسرة[١].

و بحسب مؤشر ثروة الأسرة والصف الدراسي الحالي، أشارت دراسة إلى أن ظاهرة الدروس الخصوصيَّة تنتشر بصورة أكبر بين الفئات الأكثر ثراء ؛ حيث يتلقى ٥ر٣٤٪ من الطلاب بالشريحة الدنيا لمؤشر الثروة بالمرحلة الابتدائيَّة الدروس الخصوصيَّة، مقارنة بحوالي ٩ر٧٥٪ من الطلاب بالشريحة الأعلى لمؤشر الثروة، وفي مرحلة الثانوية العامة، تبلُغ نسبة تلقي الدروس الخصوصيَّة بين الطلاب من الفئات الأكثر ثراء ٣ر٩٣٪. وتُمثل الدروس الخصوصيَّة على هذا النحو عبئًا كبيرًا من ناحية التكلفة؛ فالأسر التي تلجأ للدروس الخصوصيَّة التي تصنَّف ضمن الفئات الأكثر ثراء تنفق في مرحلة الثانوية العامة في المتوسط ما يُعادل ٥٥ دولارًا شهريًا وهو ما يزيد على نصف دخل أسرة مكونة من أربعة أفراد[٢].

ومن خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٠/٢٠١١- جدول رقم (٢)- تبيَّن أن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم ١ر٣٧٠٦ جنيه، وأن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الدروس الخصوصيَّة بلغ ٥ر١٥٥٧ جنيه، وهي أعلى متوسط إنفاق من إجمالي الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم وهو ما يُعادل ١ر٤٢٪ من الإنفاق السنوي على التعليم[٣].

كما أن متوسط الإنفاق السنوي للأسرعلى الدروس الخصوصيَّة هو أعلى متوسط إنفاق للأسر في شريحة الإنفاق الدنيا أقل من ٢٠٪ إنفاقًا؛ حيث بلغ ٣ر٥٧٢ جنيه[٤].

(1) Asmaa Elbadawy The effect of tutoring on secondary streaming in Egypt McMaster University, Canada, 2010, p.2.

(٢) راجع:

EL Sherif, H. 2010. ' Average income of gov t employee LE 98 , says" Daily news Egypt April 7, 2010. Accessed online at http://www. Thedai-iynewsegypt.com.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إنفاق الأسرة المصرية على التعليم، سنة ٢٠١٢م، ص٥.

(٤) المرجع السابق مباشرة، ص ٥.

جدول رقم (٢) يوضح متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم وفقًا لشرائح الإنفاق الخمسية وبنود الإنفاق (بالجنيه المصري) عام ٢٠١٠/٢٠١١

بنود الإنفاق	أقل من ٢٠٪ إنفاقا	من ٢٠٪ أقل من ٤٠٪ إنفاقا	من ٤٠- أقل من ٦٠٪ إنفاقا	من ٦٠- أقلمن٨٠٪ إنفاقا	من ٨٠-أقل من ١٠٠٪ إنفاقا	جملة
مصروفات ورسوم دراسية	٢٦١,٤	٣٤٢,٢	٥١٩,٦	٩٤٩,٥	٥٠٧٦,٩	١٤٣٨,٨
دروس خصوصية	٥٧٢,٣	١٠٣٦	١٤٠٦,٤	١٨٥٩,٦	٢٨٤٩,٨	١٥٥٧,٥
ملابس وشنط مدرسية	١٣٣,٩	١٤٧,٧	١٥٦,٣	١٦٥,٦	٢١٤,١	١٦٣,٩
كتب مدرسية وأدوات كتابية	١١٧,٧	١٦٤,٣	٢١٥,١	٢٨١,٦	٤٨٣,٦	٢٥٤,١
مصاريف انتقالات	٩٨,٣-	١٤٥,١	١٩٠,١	٢٦١	٥٨٠,٨	٢٥٦,٨
مصاريف تعليمية أخرى	٩	١٧,٧	٢٢,٣	٣٧	٨٧,٨	٣٥
الإجمالي	١١٩٢,٦	١٨٥٣,١	٢٥٠٩,٩	٢٥٥٤,٢	٩٢٩٢,٩	٣٧٠٦,١
عدد الأسر	١٦٨٥	١٧٩٨	١٨٢٤	١٨٣٥	١٧٩٥	٨٩٣٦
عدد الأفراد	١٠٧٤٧	١٠٣١٢	٩٦٦٤	٨٩٦٩	١٩٥١	٤٧٦٤٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣، ص٥.

كما أوضحت دراسة أخرى أن تكلفة الدروس الخصوصيَّة فى شهادة الثانويَّة العامة فقط ـــ دون باقي السنوات التعليميَّة ـــ فى عام ٢٠١٥ بلغت ما يقرُب من ٨ مليار جنيه مصري، وأوضحت الدراسة أن ما يقرُب من ١,٦ مليار جنيه ـــ قيمة الضريبة ٢٠٪ من قيمة المبلغ ـــ كان يمكن أن تقوم مصلحة الضرائب بتحصيله لصالح خزانة الدولة لوأن المدرسين قاموا بفتح سجلَّات ضريبية لدى مصلحة الضرائب لدفع الضريبة المقررة على نشاط الدروس الخصوصيَّة بفرض أن الدولة قرَّرت مشروعيَّة الدروس الخصوصيَّة[١].

و بيَّنت الدراسة أيضًا، أنه باستقراء الحال عبر مصلحة الضرائب تبيَّن أن هناك ما يزيد على ١٥٠ ألف ملف ضريبي لمعلمي مصر وأن متوسط ربح المعلم من الدروس الخصوصيَّة يتراوح ما بين عشرة إلى ستين ألف جنيه مصري شهريًا، وأن إجمالي الضرائب المستحقَّة عليهم تُقدَّر بنحو سبعة مليارات جنيه لم يُسدد منها سوى ١٥٠ مليون جنيه[٢].

وفي ٢٠١٥ أيضًا أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جدول رقم(٣) التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم للأسر التي لديها أفراد فى التعليم أن نسبة الإنفاق السنوي للدروس الخصوصيَّة هي أعلى نسبة فى الإنفاق بحيث مثَّلت نسبة ٣٩,٤٪ من جملة الإنفاق[٣].

(١) د. المأمون علي عبدالمطلب جبر، الاقتصاد غير الرسمي فى مصر (أنموذج الدروس الخصوصيَّة بين التقنين والإلغاء)، المجلة العلميَّة لقطاع كليات التجارة، العددان (١٣، ١٤)، (يناير، يوليو) سنة ٢٠١٥م، ص٥٧٥، ٥٨٢.

(٢) المرجع السابق مباشرة ص ٥٧٥، ٥٨٢.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام، سنة ٢٠١٧، ص ١١.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم للأسر التي لديها أبناء فى التعليم طبقًا لبنود الإنفاق على التعليم عام ٢٠١٥

(٪)

البند	حضر	ريف	جملة
مصروفات و رسوم دراسيَّة	٣٨,٤	٢٠	٣١,٩
دروس خصوصية و مجموعات تقوية	٣٦,٩	٤٣,٩	٣٩,٤
كتب مدرسيَّة و أدوات مكتبيَّة	٩,٨	١٤,١	١١,٣
ملابس و شنط مدرسيَّة	٤,٦	٨,٧	٦
مصاريف و انتقالات	٨,٩	١١,٤	٩,٨
مصاريف تعليميَّة أخرى	١,٤	١,٩	١,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٧، ص ١١١.

٣- تكلفة الدروس الخصوصيَّة فى مصر[١]:

تتأثَّر أسعار الدروس الخصوصيَّة بالمنطقة الجغرافيَّة(قرية، مركز، محافظة) والمادة العلميَّة، والمرحلة التعليميَّة(ابتدائي، إعدادي، ثانوي).

واستنادًا إلى دراسة استطلاع الرأي التي قام بها مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار فى ٢٠١٣ حول مشكلة الدروس الخصوصيَّة فى مصر، والتي تبيَّنَ أن نسبة الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصيَّة فى المرحلة الابتدائيَّة ٦٧٪، أما فى المرحلة الإعداديَّة والثانويَّة فكانت ٨٥٪، ٨٧٪ على التوالي، وسوف يستند البحث إلى نتائج هذه الدراسة.[٢]

(١) تم الاعتماد فى حساب تكلفة الدروس الخصوصيَّة على مرجع للدكتور عبد الخالق فاروق، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٥-١٧٨.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة استطلاعات وبحوث الرأي العام: استطلاع رأي أولياء الأمور حول مشكلة الدروس الخصوصيَّة ـــ تقرير مقارن، ٢٠١٣، ص ٢.

جدول رقم (٤)

أسعار الحصص موزعة حسب المناطق و المراحل التعليميّة

طبقًا للسائد فى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.[القيمة بالجنيه]

المرحلة/المناطق	القرى	المراكز	أحياء المدن الفقيرة	أحياء المدن الثرية
الشهادة الابتدائيّة	٤	٥	٧	٢٠
الشهادة الإعداديّة	٦	٨	٩	٣٠
الثانوية العامة	٨	١٠	١٢	٤٠

المصدر: إعداد الباحث[1].

ويفرض أن طلاب المراحل التعليميّة جميعًا يحصلون على دروس خصوصيّة سواء فى المدارس الحكوميّة أو الخاصة، وأنهم يحصلون على دروس خصوصيّة طبقًا للمسح الاستطلاعي الذي أعدّه مركز المعلومات بمجلس الوزراء السابق الإشارة إليه ، وأن الطلاب موزّعون ما بين ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصيّة منتظمون فى جميع المواد المقررة والباقي ٤٥٪ من الطلاب ينتظمون فى ثلاث مواد دراسيّة كمتوسط، ويُضاف إلى هؤلاء ما يُعادل ٢٥٪ من طلاب التعليم الفني(تجاري، صناعي، زراعي) يحصلون على دروس خصوصيّة فى مادة أو أكثر من المواد الدراسيّة المقررة، ومن ثَمَّ فإن النتائج سوف تكون على النحو الآتي:

أولًا: المرحلة الابتدائيّة (الحكوميّة و الخاصة):

١-طلاب المرحلة الابتدائيّة بالمدارس الحكوميّة:

إذا بدأنا بطلاب المرحلة الابتدائيّة بالمدارس الحكوميّة فإن ما تحملته الأسرة فى مصرَ من تكاليف على أبنائها فى الدروس الخصوصيّة =

(عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصيّة فى جميع المواد × سعر الحصة × عدد المواد الدراسيّة المقررة × عدد الحصص شهريًا × ٨ شهور) + (عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس فى ثلاث مواد فقط × سعر الحصة × عدد الحصص شهريًا × ٨ شهور).

(١) اعتمد الباحث على إستطلاع رأي قام به على عينة عشوائيّة عن أسعار الدروس الخصوصيّة فى عدة مناطق جغرافيّة فى مصر شملت عدة محافظات، كما تمّ اعتماد ٢٠٪ للقرى و٢٠٪ لمراكز المحافظات و٣٠٪ لأحياء المدن الفقيرة و١٠٪ للأحياء الثريّة.

وطبقًا للمعادلة السابقة تكون تكلفة الدروس الخصوصيّة على النحو التالي:

عدد طلاب المدارس الحكوميّة فى المرحلة الابتدائيّة الذين يحصلون على دروس خصوصيّة فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالي ٩٠٠٨٢٤٤ طالبًا وطالبة[1]. ونسبة من يحصلون منهم على دروس خصوصيّة ٦٧٪ (طبقًا لنتائج مركز معلومات مجلس الوزراء ونسبتهم ٦٧٪)

= (٩٠٠٨٢٤٤ × ٦٧٪)=٦٠٣٥٥٢٣ طالبًا وطالبة.

منهم ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصيّة فى جميع المواد =

(٦٠٣٥٥٢٣×٥٥٪) =٣٣١٩٥٣٧ طالبًا وطالبة.

والباقي (بنسبة ٤٥٪)= ٢٧١٥٩٨٦ طالبًا وطالبة يحصلون على دروس خصوصيّة فى أكثر من مادة.

وطبقًا للمعادلة السابقة مع مراعاة التوزيعات الجغرافيّة لأسعار الدروس الخصوصيّة بالجدول رقم (٤) فإن:

١- ما أنفقته الأسر فى مصر على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الابتدائيّة على الدروس الخصوصيّة فى القرى=)][٣٣١٩٥٣٧ × ٣٠٪)(٤ جنيه× ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور)[+] (٢٧١٥٩٨٦ ×٣٠٪)(٤جنيه × ٣مواد × ٨ حصص × ٨ شهور) = ١٩٠٠٤٦٥٣٨٢جنيهًا.

٢-يُضاف إليها ما أنفقته الأسر المصريّة على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الابتدائيّة على الدروس الخصوصيّة فى مراكز المحافظات =

(٣٣١٩٥٣٧×٣٠٪) ٥ جنيهات × ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور) + (٢٧١٥٩٨٦ × ٣٠٪)(٥ جنيهات × ٣مواد×٨حصص × ٨شهور)=٢٣٧٥٥٨١٧٢٨ جنيهًا.

٣-يُضاف إليهم ما أنفقته الأسر المصريّة على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الابتدائيّة على الدروس الخصوصيّة فى أحياء المدن الفقيرة وبأسعارها = (٣٣١٩٥٣٧ ×٣٠٪) ٧ جنيهات × ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور)+(٢٧١٥٩٨٦ × ٣٠٪)(٧ جنيهات ×٣مواد×٨ حصص × ٨شهور)=٣٣٢٥٠١٤٤١٩ جنيهًا.

(١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، ملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤- يُضاف إليهم ما أنفقته الأسر المصريَّة على أبنائها فى المدارس الحكوميَّة بالمرحلة الابتدائيَّة على الدروس الخصوصيَّة فى أحياء المدن الثرية وبأسعارها = (٢٣١٩٥٣٧ ×١٠٪))٢٠ جنيه × ٥ مواد × ٤ حصص × ٨ شهور)+(٢٧١٥٩٨٦ × ١٠٪)(٢٠ جنيه × ٣مواد×٤ حصص × ٨شهور)=١٥٨٣٧٢١١٥٢ جنيهًا.

٢-طلاب المرحلة الابتدائيَّة بالمدارس الخاصة:

عدد طلاب المدارس الخاصة بالمرحلة الابتدائيَّة الذين يحصلون على دروس خصوصيَّة (٨٩٨٠٠٥ × ٦٧٪)٦٠١٦٦٣ طالبًا وطالبة.

منهم ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة فى جميع المواد الدراسيَّة المقررة =٦٠١٦٦٣ × ٥٥٪=٣٣٠٩١٤ طالبًا وطالبة.-بينما الباقون ٤٥٪يحصلون على دروس خصوصيَّة فى مادة أو أكثر =٦٠١٦٦٣ ×٤٥٪=٢٧٠٧٤٨ طالبًا وطالبة.

ونظرًا لأن طلاب المدارس الخصوصيَّة يتعاملون ماليًا طبقًا لتوزيع اجتماعي واحد(للمدن الثرية) فإنه بتطبيق المعادلة السابقة تكون تكاليف الدروس الخصوصيَّة لطلاب المدارس الخاصة فى المرحلة الابتدائيَّة تكون كالتالي:

=(٣٣٠٩١٤ × ٥ مواد × ٢٠ جنيه × ٨ حصص شهريًا × ٨ شهور)+ (٢٧٠٧٤٨ × ٣ مواد × ٢٠ جنيه × ٨ حصص شهريًا × ٨ شهور)=٣١٥٧٥٢١٩٢٠ جنيهًا.

إذن مجموع ما أنفقته الأسر المصريَّة على أبنائها فى المرحلة الابتدائيَّة على الدروس الخصوصيَّة بالمدارس الحكومية والخاصة =

١٩٠٠٤٦٥٣٨٢+٢٣٧٥٥٨١٧٢٨+٣٣٢٥٨١٤٤١٩+١٥٨٣٧٢١١٥٢+٣١٥٧٥٢١٩٢٠
=١٢٣٤٣١٠٤٦٠١=١٢٣٤ مليون جنيه

ثانيًا: المرحلة الإعداديَّة (الحكوميّة و الخاصة):

بلغ عدد طلاب المدارس الحكوميَّة فى المرحلة الإعداديَّة عام٢٠١٣/٢٠١٤،٣٩١١١٠٥ طالبًا وطالبة.

منهم ٨٥٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة.

٣٩١١١٠٥ × ٨٥٪=٣٣٢٤٤٣٩ طالبًا وطالبة.

-من هؤلاء ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة فى جميع المواد الدراسيَّة المقررة =٣٣٢٤٤٣٩ × ٥٥٪ =١٨٢٨٤٤١ طالبًا وطالبة.

- والباقي٤٥٪ يحصلون على دروس خصوصيّة فى أكثر من مادة=٣٣٢٤٤٣٩ × ٤٥٪=١٤٩٥٩٩٧ طالبًا وطالبة.

-إذن وطبقًا للتوزيع الجغرافي والاجتماعي لأسعار تلك الدروس الواردة فى الجدول رقم (٤)فإن:

١-ما أنفقته الأسر المصريّة على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الإعداديّة بالقرى=(١٨٢٨٤٤١ × ٣٠٪)(٦ جنيهات × ٥مواد × ٨حصص شهريًا × ٨ شهور)+(١٤٩٥٩٩٧ × ٣٠/٪)(٦ جنيهات × ٣مواد × ٨ حصص شهريًا × ٨ شهور)=١٥٧٠١٩٨٥٧٩ جنيهًا.

٢- ما أنفقته الأسر المصريّة على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الإعداديّة بمراكز المحافظات =(١٨٢٨٤٤١ × ٣٠٪)(٨ جنيهات × ٥مواد × ٨حصص شهريًا × ٨ شهور)+(١٤٩٥٩٩٧ × ٣٠/٪)(٨ جنيهات × ٣مواد × ٨ حصص شهريًا × ٨)=٢٠٩٣٥٩٨١٠٦ جنيهات.

٣- ما أنفقته الأسر المصريّة على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الإعداديّة فى الأحياء الفقيرة بالمدن والعاصمة =(١٨٢٨٤٤١ × ٣٠٪)(٩ جنيهات × ٥مواد × ٨حصص شهريًا × ٨ شهور)+(١٤٩٥٩٩٧ × ٣٠/٪)(٩ جنيهات × ٣مواد × ٨ حصص شهريًا × ٨)=٢٣٥٥٢٩٧٨٦٩ جنيهًا.

٤- ما أنفقته الأسر المصريّة على أبنائها فى المدارس الحكوميّة بالمرحلة الإعداديّة فى الأحياء المتوسطة والثرية بالمدن والعاصمةعلى الدروس الخصوصيّة =(١٨٢٨٤٤١ × ١٠٪)(٣٠ جنيهًا × ٥مواد × ٨حصص شهريًا × ٨ شهور)+(١٤٩٥٩٩٧ × ١٠/٪)(٣٠ جنيهًا × ٣مواد × ٨ حصص شهريًا × ٨)=٢٦١٦٩٩٧٦٣٢ جنيهًا.

٥-أما طلاب المدارس الخاصة فى المرحلة الإعداديّة؛ حيث بلغ عددهم ٢٨٥٠٨٢ طالبًا وطالبة.

منهم ٨٥٪ يحصلون على دروس خصوصيّة =٢٨٥٠٨٢ × ٨٥٪=٢٤٢٣١٩ طالبًا وطالبة.

من هؤلاء الطلاب ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد الدراسيّة المقررة =٢٤٢٣١٩ × ٥٥٪=١٣٣٢٧٥ طالبًا وطالبة.

الباقي ٤٥٪ يحصلون عل دروس خصوصيّة فى مادة أو أكثر =٢٤٢٣١٩ × ٤٥٪=١٠٩٠٤٣طالبًا وطالبة.

وفي تلك المدارس فإن عدد الحصص شهريًا فى المتوسط لكل مادة ٤ حصص فقط ومن ثَمَّ فإن ما أنفقته الأسر المصريَّة على أبنائها فى المرحلة الإعداديَّة بالمدارس الخاصة=(١٣٣٢٧٥ × ٣٠جنيهًا ×٥مواد×٤حصص شهريًا× ٨شهور)+(١٠٩٠٤٣ × ٣٠ جنيه × ٣ مواد ٤ × حصص شهريًا × ٨ شهور)= ٩٥٣٧٦٣٨٤٠ جنيهًا.

إذن مجموع ما أنفقته الأسر المصريَّة على أبنائها بالمدارس الحكوميَّة و الخاصة فى المرحلة الإعداديَّة على الدروس الخصوصيَّة =١٥٧٠١٩٨٥٧٩+٢٠٩٣٥٩٨١٠٦+٢٣٥٥٢ ٩٧٨٦٩+٢٦١٦٩٩٧٦٣٢ +٩٥٣٧٦٣٨٤٠=٩٥٨٩٨٥٦٠٢٦=٩٥٨٩ مليون جنيه.

ثالثًا: المرحلة الثانويَّة (الحكوميَّة والخاصة):

١-طلاب المدارس الحكوميَّة فى المرحلة الثانويَّة: بلغ طلاب المدارس الحكوميَّة بالمرحلة الثانويَّة ١٢٧٥٦٢٥ طالبًا وطالبة.

-منهم ٨٧٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة طبقًا لاستطلاع الرأي السابق الإشارة إليه =١٢٧٥٦٢٥ × ٨٧٪=١١٠٩٧٩٣ طالبًا وطالبة.

-منهم ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة فى جميع المواد الدراسيَّة المقررة =١١٠٩٧٩٣ × ٥٥٪=٦١٠٣٨٦ طالبًا وطالبة.

-الباقي ٤٥٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة فى مادة أو أكثر =١١٠٩٧٩٣ × ٤٥٪=٤٩٩٤٠٦ طالبًا وطالبة.

-إذن وطبقًا للتوزيع الجغرافي والاجتماعي لأسعار تلك الدروس الواردة فى الجدول رقم (٤) فإن:

١- ما أنفقته الأسر المصريَّة على الدروس الخصوصيَّة على أبنائها فى المدارس الحكوميَّة بالمرحلة الثانويَّة بالقرى=(٦١٠٣٨٦ × ٣٠٪)(٨ جنيهات × ٥مواد × ٤حصص شهريًا × ١٠ شهور)+(٤٩٩٤٠٦ × ٣٠/٪)(٨ جنيهات × ٣مواد × ٤ حصص شهريًا × ١٠ شهور)= ٤٣٦٨١٤٢٠٨ جنيهات.

٢-ما أنفقته الأسر المصريَّة على الدروس الخصوصيَّة على أبنائها فى المدارس الحكوميَّة بالمرحلة الثانويَّة فى مراكز المحافظات =(٦١٠٣٨٦ × ٣٠٪)(١٠ جنيهات × ٥مواد × ٤حصص شهريًا × ١٠ شهور)+(٤٩٩٤٠٦ × ٣٠/٪)(١٠جنيهات × ٣مواد × ٤ حصص شهريًا × ١٠ شهور)=٥٤٦٠١٧٧٦٠ جنيهًا.

٣- ما أنفقته الأسر المصرية على الدروس الخصوصية على أبنائها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الثانوية فى أحياء المدن الفقيرة والعاصمة =(٦١٠٣٨٦ × ٣٠٪)(١٢ جنيها × ٥مواد × ٤حصص شهريا × ١٠شهور)+(٤٩٩٤٠٦ × ٣٠/٪)(١٢جنيها × ٣مواد × ٤ حصص شهريا × ١٠ شهور)=٦٥٥٢٢١٣١٢جنيها.

٤- ما أنفقته الأسر المصرية على الدروس الخصوصية على أبنائها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الثانوية فى الأحياء المتوسطة والثرية =(٦١٠٣٨٦ × ١٠٪)(٤٠ جنيها × ٥مواد × ٤حصص شهريا × ١٠ شهور)+(٤٩٩٤٠٦ × ١٠/٪)(٤٠جنيها × ٣مواد × ٤ حصص شهريا × ١٠ شهور)=٧٢٨٠٢٣٦٨٠ جنيها.

٢-أما طلاب المدارس الخاصة فى المرحلة الثانوية، بلغ طلاب المدارس الخاصة بالمرحلة الثانوية ١٧٦٢٧٨ طالبا وطالبة.

-منهم ٨٧٪ يحصلون على دروس خصوصية طبقا لاستطلاع الرأي السابق الإشارة إليه =١٧٦٢٧٨ × ٨٧٪=١٥٣٣٦١ طالبا وطالبة.

-منهم ٥٥٪ يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد الدراسية المقررة =١٥٣٣٦١ × ٥٥٪=٨٤٣٤٨ طالبا وطالبة.

-الباقي ٤٥٪ يحصلون على دروس خصوصية فى مادة أو أكثر=١٥٣٣٦١ × ٤٥٪=٦٩٠١٢ طالبا وطالبة.

ومن ثَمَّ فإن ما أنفقته الأسر المصرية على أبنائها على الدروس الخصوصية فى المرحلة الثانوية فى المدارس الخاصة =

(٨٤٣٤٨ × ٤٠جنيها × ٥مواد × ٤حصص شهريا × ١٠ شهور)+(٦٩٠١٢ × ٤٠ جنيها × ٣ مواد × ٤حصص شهريا × ١٠ شهور)= ١٠٠٦٠٤١٦٠٠جنيه.

إذن مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبنائها بالمدارس الحكومية والخاصة فى المرحلة الثانوية على الدروس الخصوصية =

٤٣٦٨١٤٢٠٨+٥٤٦٠١٧٧٦٠+٦٥٥٢٢١٣١٢+٧٢٨٠٢٣٦٨٠+١٠٠٦٠٤١٦٠٠

=٣٣٧٢١١٨٥٦٠=٣٣٧٢مليون جنيه.

رابعًا: مراحل التعليم الفني (التجاري والزراعي والصناعي):

بلغ عدد طلاب التعليم الفني ١٦٠٩٨٧٩ طالبًا وطالبة.

-منهم ٤٧/٪ يحصلون على دروس خصوصيَّة طبقًا لاستطلاع الرأي السابق الإشارة إليه =١٦٠٩٨٧٩ × ٤٧/٪=٧٥٦٦٤٣ طالبًا وطالبة.

- متوسط ما أنفقته الأسر المصريَّة على أبنائها على الدروس الخصوصيَّة في التعليم الفني بكافة فروعه وأنواعه في مادتين من المواد الدراسية المقررة و طبقًا للأسعار السائدة بمتوسط ٥ جنيهات للحصة=٧٥٦٦٤٣ × ٥ جنيهات × مادتين × ٤ حصص شهريًا × ٥ شهور=١٥١٣٢٨٦٠٠ جنيه.

إذن مجموع تكاليف الدروس الخصوصيَّة بالمرحلة الابتدائيَّة والإعداديَّة والثانويَّة العامة والتعليم الفني = ١٢٣٤+٩٥٨٩+٣٣٧٢+ ١٥١=١٤٢٨٦مليون جنيه.

٤-آثار تكلفة الدروس الخصوصيَّة على جوانب الأنشطة الاقتصاديَّة:

تؤثر تكلفة الدروس الخصوصيَّة ـــ التي تتحملها الأسر المصريَّة ـــ على معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة ومستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع وذلك على النحو التالي:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

تفرز ظاهرة الدروس الخصوصيَّة جملة من الانعكاسات التي تتخطَّى نتائجها الفرد؛ لتمس العناصر الأخرى حيث تبيَّن الإحصاءات والمؤشرات الرقميَّة أن تكاليف الدروس الخصوصيَّة تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني ؛ حيث تمثل نسبة (٨١,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وهذا مؤشر خطير لمشكلة ظاهرة الدروس الخصوصيَّة التي تستنزف الناتج المحلي الإجمالي في مصر ، وتؤثر فيه بما يلزم إجراء دراسات متعمقة ووضع سياسات جادة للحد من هذا الاستنزاف.

٢- فقدان حصيلة الضرائب:

يترتب على حدوث ظاهرة الدروس الخصوصيَّة حصول بعض الأفراد في المجتمع على دخول دون دفع ضرائب عنها، الأمر الذي يُشكِّل إخلالًا بقاعدة "العدالة" في

فرض الضريبة، ويحدث ذلك عندما يقوم الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة أعمالهم التي يقومون بها، وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية.

وباستقراء الحال عبر مصلحة الضرائب في مصر، تبيَّن أن هناك ما يزيد على ١٥٠ ألف ملف ضريبي لمعلمي مصر، وأن إجمالي الضرائب المستحقة على معلمي مصر = إجمالي المبلغ العام (١٤٣٨٦ مليون جنيه) × ٢٠٪ قيمة الضريبة المفترضة =٢٨٧٧,٢ مليون جنيه ضرائب مستحقة لمصلحة الضرائب لم تحصَّل من المصلحة منه إلا القليل وضاع باقي المبلغ على خزانة الدولة، وهذا يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية التي تُعدُّ من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة، فلا تستطيع استغلال مواردها من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن أن يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب.

٣-معدلات البطالة:

تتسبب الدروس الخصوصية في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسة اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه، إذ يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول من الدروس الخصوصية ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الحقيقة، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة.كما تؤثر على ميزانية الدولة من حيث إن الدولة تقرر منح إعانات للبطالة من بينها الفئات التي تقوم بإعطاء دروس خصوصية ولم تسجَّل ضمن الفئات العاملة.

٤-توزيع الدخل:

تؤثر الدخول الناشئة عن الدروس الخصوصية على عدالة توزيع الدخل القومي، إذ يترتب على زيادة حجم الدروس الخصوصية إحداث زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملون في هذا القطاع، الأمر الذي يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب وطبيعة الأعمال المشروعة التي يقومون بها، ومن ثَمَّ فإن هذه الفئات تزداد ثراءً نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة في الدخول المحققة نتيجة إعطاء الدروس الخصوصية، إلى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة إلى تمويل ذلك

النقص فى الحصيلة الناشئة عن تهرب البعض من عبء الضرائب، الأمر الذي يؤدي بالإخلال بالعدالة فى توزيع الدخل القومي، ومن ثَمَّ يُبدد جهود الدولة من أجل تحقيق العدالة فى توزيع الدخول بين فئات المجتمع.

٥-تشوُّه المعلومات:

حيث يترتب على الدروس الخصوصيَّة تشويه المعلومات والإحصاءات الخاصة بحجم المتاح والمستغل من الموارد الاقتصاديَّة والاستخدام وصعوبة التنبؤ الصحيح بتغيراتها فى المستقبل إذا حادت الإحصاءات عن هذه المؤشرات، ومن ثَمَّ تُصبح المؤشرات الاقتصاديَّة غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصاديَّة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسات التوسعية المغالى فيها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وفي هذه الأحوال قد تجد السلطات النقديَّة نفسها مضطرة إلى استيعاب معدل التضخم، من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى بكثير من المطلوب وفقًا لمعدلات التضخم الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بدلًا من رفع مستوى الناتج المحلي أو مستوى التشغيل[1].

٦-الإنفاق العائلي:

حيث تؤثر الدروس الخصوصيَّة على ميزانيَّة الأسر المصريَّة، وتمثل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الأسر؛ حيث تلتهم أكثر من ربع ميزانية الأسرة ، ومن ثَمَّ تقوم الأسر بتقليل الإنفاق على السلع والخدمات ، وتقليل الادخار بسبب تحمُّل الأسر لتكاليف الدروس الخصوصيَّة، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، ومن ثَمَّ نقص مستوى التشغيل، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل البطالة.

(١) بورغدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي فى الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصاديَّة، ٢٠١٤، ص ٦٦-٦٧.

المبحث الثالث
مكافحة الدروس الخصوصيَّة

إن محاولة الإصلاح التربوي والتعليمي في مصر والوطن العربي بل والعالم كله لا بدَّ لها أن تُلبي الاحتياجات المجتمعيَّة في تعميم ومجانية التعليم وإتاحته للفقراء والكادحين بنفس الجودة التي تتيحه للأغنياء والميسورين، وفي الوقت نفسه تتعامل و تتشابك مع سياسات الاقتصاد الحر واقتصاد السوق، وتلك المشكلة ليست تربويَّة ولا فنية في الأساس بل هي مشكلة سياسيَّة تتوقف على الإرادة السياسيَّة للنظام السياسي والطبقة الحاكمة.

وإذا كانت الدروس الخصوصيَّة قد ساهمت في التفاوت الطبقي والاجتماعي وجعل التعليم سلعة تُباع وتُشترى في إطار نظام اقتصاديات السوق، فكيف يمكن لسياسات الإصلاح التعليمي أن تُتيح التعليم لغير القادرين من الفقراء؟ وتتناول الدراسة أهم الآليَّات العاجلة، و طويلة المدى لمكافحة الدروس الخصوصيَّة.

أولًا: أهم الآليَّات العاجلة:

١ - تطوير أساليب الامتحانات والتقويم: تُشكل طبيعة الامتحانات في العديد من الدول السبب الرئيس في زيادة الطلب على الدروس الخصوصيَّة؛ حيث تندرج العديد من الامتحانات ضمن الفئة التي تفرض رهانات كبيرة، والتي يكون لنتائجها تأثير كبير على حظوظ المتحنين في حياتهم المستقبليَّة؛ فشكل الامتحان وطبيعته قد يُشجع التلقين قصير المدى على حساب الفهم الجوهري طويل المدى للمواد الدراسيَّة؛ لذلك ينبغي على المسئولين في قطاع التربية أن يعيدوا النظر في طبيعة الامتحانات التي يضعونها[١].

ويتم ذلك بتغيير نمط الأسئلة في الامتحانات، وتبتعد عن الحفظ والتلقين وتقيس قدرات الطلاب على الفهم والتفكير السليم في حل المشكلات مع مراعاة فكرة استمرارية التقويم على مدار العام الدراسي، وتأسيس المناهج الدراسيَّة على أساس المعرفة، فضلًا على إدراج الأنشطة كجزء من عملية التقويم[٢].

(١) د. مارك براي، مرجع سابق ذكره، ص٩٠.
(٢) المرجع السابق مباشرة، ص٩٠.

٢ - بثُّ الثقة فى نفوس أولياء الأمور: يزيد الطلب على الدروس الخصوصيَّة: نظرًا لأن العديد من أولياء الأمورلا يثقون فى قدرة التعليم النظامي على تلبية حاجات المجتمع ككل و حاجات أبنائهم على وجه الخصوص؛ لذا لابدَّ من وجود برنامج لتوعية أولياء الأمور بأن غاية التعليم وهدفه ليست فقط للحصول على الدرجات العالية والالتحاق بكليات القمة، بل يهدف علاوة على ذلك إلى تكوين شخصية الطالب بالقدر الكافي من الثقافة والمهارة والقدرة على مواجهة التحديات والتعامل مع معطيات العصر على الصعيد المعرفي.

٣ - ضرورة وضع سياسة تعليميَّة مستقرة: تدوم لفترات طويلة بدلًا من التغيرات التي تحدث كل فترة قصيرة مع ضرورة المراجعة السنويَّة لتلك السياسة من خلال "المجلس القومي الوطني للتعليم" بعيدًا عن وزارة التربية والتعليم، ويكون كيانًا مستقلًا وطنيًا وقوميًا يضم بين جنباته فريقًا من الخبراء من رجالات التربية والتعليم والممارسين التربويين ورجالات الفكر والرأي والأحزاب والقوى السياسية الوطنية المهتمة بشئون التعليم فى مصر[١].

٤ - تحديث وتطوير المناهج الدراسية والعمل على صياغتها بالشكل الصحيح؛ كي تُواكب متطلبات الحياة العلميَّة والتطلعات المستقبليَّة، وتُعدل من سلوك الطلاب، وتربط حياة الطالب بالواقع الحقيقي الذي يعيش فيه بما فيه من مشكلات وقضايا، فضلًا على بناء وتأسيس المناهج الدراسيَّة وفق مبدأ نسبية المعرفة الإنساني وتغيرها عبر الزمن، وأن يُدرَّب المعلم على أن المعرفة المقدمة للطالب ليست مطلقة بل نسبية ومتغيرة، وتعتمد على الإبداع والمغايرة وليس الحفظ والتذكر[٢].

٥-مضاعفة ميزانية التعليم والمخصصات المالية وتحسين أوضاع المعلمين الاقتصاديَّة: حيث إن زيادة الإنفاق على التعليم ومضاعفته هو المدخل الحقيقي للقضاء على الدروس الخصوصيَّة بصفة خاصة ومشكلات التعليم بصفة عامة. كما أن تحسين أوضاع المعلمين الاقتصاديَّة وإعادة النظر فى هيكلة الأجوروضبط معادلة الحقوق والواجبات تعمل على العيش فى حياة كريمة من خلال كادر خاص يحقق النمو المهني لهم، ويحقق مكانة ماديَّة واجتماعيَّة تتناسب ووصفهم ممارسين تربويين يشكلون عقول الأمة وبناء الثقافة فى مستقبلها مثل أساتذة الجامعة ورجال القضاء والشرطة[٣].

(١) د. شبل بدران، مرجع سابق ذكره، ص١٧٣.
(٢) المرجع السابق مباشرة. ص١٧٢.
(٣) المرجع السابق مباشرة. ص١٧٤.

٦-اعتماد برامج للتنمية المهنية للمعلمين؛ بحيث تعظم من قدراتهم على التعامل مع العصر، فضلًا على تنمية مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص، وضرورة تكوين المعلم وتدريبه على نسبية المعرفة، وتقبل الإجابات غير الواردة بالكتب المدرسية، وتقبُّل آراء المخالفين له في الرأي، وأن الإجابات تُعدُّ صحيحة من وجهة نظر قائليها، وليست هناك إجابات مطلقة؛ لأن المعرفة ليست مطلقة بطبيعة الحال، كما تجعل المعلم قادرًا على التأثير في طلابه ليس فقط عن طريق تلقينهم المنهج الدراسي، وإنما عن طريق منحهم القدرة على تحصيل المعلومة بأنفسهم، ومنحهم الفرصة للمناقشة والحوار داخل الفصل الدراسي، وأن يكون قادرًا على تدريب الطلاب على مهارات التفكير العلمي ومهارات القيادة والمشاركة السياسية والمجتمعية[١].

ثانيًا: أهم الآليَّات طويلة المدى:

لمكافحة الدروس الخصوصية يوجد عدد من الحلول التي يلزم تنفيذها، إعداد خطط جادة قد تأخذ من الجهات الرسمية المعنية قسطًا واضحًا من البحث والوقت والجهد وذلك على النحو التالي:

١-تحويل الوظيفة اليومية للمعلمين لأخرى سلوكية قابلة للمحاسبة، مثل الملاحظة، والعد والقياس لمردودها التربوي، ويلزم لتنفيذ هذا الإجراء تخصيص مكونات المناهج الدراسية من مفاهيم ومعارف وخبرات، ثم ترجمتها بصيغة أهداف ومهارات سلوكية يعمل المعلمون والإدارات المدرسية مباشرة على تحقيقها لدى أفراد التلاميذ، ثم يحاسبون وظيفيًا على أساس كفايتهم في تحصيل هذه الأهداف والمهارات السلوكية. ويجب على الجهات الرسمية أولًا تحويل المناهج الحالية لأخرى سلوكية، ثم توفير كل ما يتطلبه تعلمها وتعليمها من مواد ووسائل وسياسات تدريسية وتسهيلات مدرسية مناسبة قبل المحاسبة التربوية[٢].

٢- تحويل المكافآت الشهرية للكوادر المدرسة من المرتبات التلقائية الحالية لأخرى مرتبطة مباشرة بدرجة الإنتاجية التربوية لكل منها، ويجب اقتراح ضوابط محددة تمنع من تضخم التحصيل الذي قد يحدث لدى بعض الجهات، وقد تتولى جهات مسئولة بهذا الشأن تخصيص المكافآت المستحقة لكل معلم وإداري على أساس

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدروس الخصوصية، مجلة قضايا وآراء، عدد ١٦٧ سبتمبر ٢٠١٥، ص١٩.
(٢) د. محمد زيان، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢.

إنتاجيتهما التي تحددها اختبارات إنجازية عامة شهريَّة وفصليَّة وسنويَّة فى كل مستوى أو منهج دراسي[١].

٣- إنشاء مداس التعويض فى المناطق التعليميَّة: يمكن إنشاء مدرسة عيادية واحدة فى كل منطقة تجمع بالكامل أفراد التلاميذ المنطقة المعينة، أوتقوم بتبنيهم من مدارسهم النظاميَّة ومعالجة مواطن الضعف فى تحصيلهم فى الفترة المسائيَّة خلال أيام الأسبوع أو العطلة الأسبوعيَّة. مع مراعاة أن تكون العوامل والعمليات التربويَّة الموظفة فى تلك المدارس جديدة ومختلفة عن مثيلاتها فى المدارس العادية الموازية. وأن تعتمد الطرق الإكلينيكيَّة النفسيَّة والتربويَّة المناسبة لتشخيص مواطن ضعف التحصيل، ثم تطوير الوصفات المناسبة لتعلم أفراد التلاميذ[٢].

٤- إنشاء مدارس المتفوقين فى المناطق التعليميَّة: ويكفي أن تكون هناك مدرسة واحدة فى كل منطقة لرعاية هؤلاء التلاميذ بالكامل، أو جزئيًا مثل ما هو الحال مع مدارس تعويض التحصيل، وهذه المدارس تخدم عدة أهداف تربويَّة منها: الاستجابة المتخصصة المباشرة لحاجات تعلم المتفوقين كحق فطري لهم وواجب إنساني وتربوي يجب تأديته لنموهم ودورهم الاجتماعي المقبل، أيضًا تغذية المجتمع بالكوادر القياديَّة المختلفة التي يحتاجها لحياته اليوميَّة وتقدمه[٣].

٥-إنشاء مراكز عيادية تربويَّة متخصصة بالمدارس: تغطي كافة المواد الدراسية ويفضل اختصاص كل مدرسة بالمنطقة التعليميَّة بمركز واحد مثل الرياضيات أو العلوم وغيرها، وذلك حسب أهليتها الشكليَّة والتربويَّة لاستيعاب عمليات التعلم والتعليم التي يتطلبها تعويض وإغناء تعلم أفراد التلاميذ فى مادة منهجيَّة محددة.

٦-إعداد بعض الأفراد أو تشجيعهم للدراسات الأكاديميَّة المتخصصة: والتأهيل الكافي بالأساليب العيادية التربويَّة التي تمكنهم من التعرف مواطن وأسباب الصعوبة فى تعلم أفراد التلاميذ، ثم معالجة ذلك بجلسات فرديَّة أو على شكل مجموعات صغيرة مثل ما يحدث فى العيادات النفسيَّة، ويسمح لهم رسميًا بفتح عيادات تربويَّة أكاديميَّة على غرار العيادات الطبيَّة والاجتماعيَّة المختلفة[٤].

(١) المرجع السابق مباشرة، ص ٣٣.
(٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٣٥.
(٣) المرجع السابق مباشرة، ص ٣٥
(٤) المرجع السابق مباشرة، ص ٣٥،٣٦.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوعامهمًا؛ وهو الآثار الاقتصادية للدروس الخصوصيَّة فى مصر، وتطرقت الدراسة فى المبحث الأول إلى مفهوم الدروس الخصوصيَّة، وأسبابها، وأنواعها؛ فأما مفهومها فقد تناولته من الناحية الاجتماعية، والتربوية، وقد تبنى الباحث تعريف الدروس الخصوصية من الناحية الإجرائية، وأما أسبابها فكانت كثيرة ومتنوعة، وكان من أبرزها المعلم، والطالب، والمدرسة، والأسرة، وسوق العمل، إضافةإلى أسباب أخرى اقتصادية واجتماعية، وأما أنواع الدروس الخصوصية فقد تعددت وتنوعت أيضًا، بل وتطورت مع تطور التكنولوجيا الحديثة؛ ومنها ما هو واحد مقابل واحد فى منزل الطالب أو المدرس الخصوصي، ومنها المراكز الأكاديمية التي تجمع بين المزايا التعليمية والتجارية.

وأما المبحث الثاني فقد تناول حساب تكاليف الدروس الخصوصيَّة فى مصر، والتي تُقدَّر بحوالي (١٤٣٨٦) مليون جنيه فى العام الدراسي (٢٠١٣م/٢٠١٤م) وهو ما يعادل (٨١,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهو ما يعني أن جزءًا كبيرًا من دخل الأسرة فى مصر موجه نحو الدروس الخصوصية، ولا شك أن لذلك آثارًا اقتصادية سلبية تؤدي إلى مزيد من الضغوط الأسرية.

وأما المبحث الثالث والأخيرفقد قدمت الدراسةُفيه استراتيجيةً متكاملةً لمكافحة ظاهرة الدروس الخصوصيَّة، وتضمنت آليات عاجلة وأخرى طويلة المدى؛فمن آليات المكافحة العاجلة؛ تطوير أساليب الامتحانات والتقويم، وتطوير المناهج الدراسية وصياغتها بالشكل الصحيح،ومضاعفة ميزانية التعليم والمخصصات المالية وتحسين أوضاع المعلمين الاقتصادية.وأما الآليات طويلة المدى فمنها؛ تحويل الوظيفة اليومية للمعلمين لأخرى سلوكية قابلة للمحاسبة، وتحويل المكافآت الشهرية للمعلمين من المرتبات التلقائية الثابتة لأخرى مرتبطة مباشرةً بدرجة الإنتاجية التربوية، وإنشاء مراكز عيادية تربوية بالمدارس.

وقد توصّلت الدراسة إلى عِدة نتائج وتوصيات على النحوالتالي:

أولًا النتائج:

تمثّلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

١- أن مشكلة الدروس الخصوصيَّة تُعدُّ من أبرز المشكلات التي تواجهها مصر ـــ والعالم العربي ـــ وما ينتج عنها من آثار اقتصاديَّة كبيرة تتجاوز ربع ميزانية الأسرة المصريَّة وتمثل عبء عليها.

٢-أن مشكلة الدروس الخصوصيَّة تُعدُّ من المشكلات التي تمسُّ الأمن القومي؛ نظرًا لما تسببه الدروس الخصوصيَّة من تكاليف ضخمة، ينعكس سلبًا على ميزانية الأسرة فى مصرَ والعديد من دول الوطن العربي والعالم، كما تؤثرعلى الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان حصيلة الضرائب، ومعدل البطالة، وتوزيع الدخل القومي، وتشوه المعلومات والإحصاءات بحجم المتاح والمستغل من الموارد الاقتصاديَّة.

٣-أن إجراءات مكافحة الدروس الخصوصيَّة لها عوائد اقتصاديَّة يساعد ذلك الأجهزة المعنية لمواجهة مشكلة الدروس الخصوصيَّة لوضعها فى الاعتبار عند وضع استراتيجية للإصلاح التعليمي والتربوي فى مصرَ والوطن العربي.

٤-تُشير تقديرات الدراسة إلى أن تكلفة الدروس الخصوصيَّة فى مصرَ فى العام الدراسي٢٠١٣/٢٠١٤ قُدّرت بحوالي ١٤٣٨٦ مليون جنيه بنسبة ٨١.٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا التوصيات:

للحدّ من ظاهرة الدروس الخصوصيَّة فى مصرَ وبقية دول العالم ووصولًا إلى استراتيجية فعَّالة وواضحة للحدّ من آثار التكاليف الاقتصاديَّةللدروس الخصوصيَّة فقد توصّلت الدراسة إلى عِدة توصيات ـــ بالإضافة إلى ما سبق فى المبحث الثالث ـــ تمثّلت على النحو التالي:

١ - سَنُّ التشريعات التي تُجرّم الدروس الخصوصيَّة وتفعيل وتغليظ العقوبة فيها من أجل القضاء على الدروس الخصوصيَّة أو على الأقل الحدّ منها.

٢ - رفع كفاءة العملية التعليميّة فى المدارس من حيث مدّ المدارس بوسائل الإيضاح والمعامل الحديثة، وخفض كثافة الفصول والاستقرار النسبي فى المناهج ورفع كفاءة الكتاب المدرسي وتطوير طرق التدريس، وإلغاء أعمال السنة التي يَبتز بها المعلم التلاميذ، والتوسع فى النشاط التربوي والثقافي والفني.

٣- أن تكون هناك آليّة لمحاسبة المعلمين الذين يمارسون نوعًا من الضغوط على الطلاب لإجبارهم على أخذ دروس خصوصيّة، وإنذارهم بالتحويل إلى وظائف إداريّة إذا تكررت محاولاتهم.

٤ - عدم السماح بمزاولة الدروس الخصوصيّة إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهات المختصة مع فرض رسوم لهذا الترخيص، وتجديده سنويًا، وتحصيل ضرائب ذات شريحة مرتفعة.

٥- العمل على تطوير القبول بالجامعات لتحقيق العدل والمساواة باختيار من هو أحق بالالتحاق من غيره طبقًا لتميزه فى قدراته واستعداداته من خلال عدم الاعتماد على اختبار واحد يقيس الناحية المعرفيّة فقط، بل يمكن استخدام أكثر من طريقة لقياس قدرات الطلاب وقابلياتهم وإمكانياتهم فى الوقت نفسه.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

ـــ أحمد بن زيد الدعجاني: اتجاهان طلاب وطالبات المرحلة الثانويّة بمدينة الرياض نحو الدروس الخصوصيّة، مجلة دراسات تربويّة ونفسيّة، كلية التربية بالزقازيق، العدد ٧٧، أكتوبر ٢٠١٢.

ـــ السيد العربي يوسف: الدروس الخصوصيّة، المشكلة والعلاج، بدون تاريخ.

ـــ الصالحي، محسن حمود وآخرون: الدروس الخصوصيّة بالمرحلة الثانويّة بدولة الكويت: الواقع والأسباب والعلاج، المؤتمر العلمي التاسع: تحديات التعليم في العالم العربي في الفترة من: ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٩. جامعة المنيا: كلية التربية.

ـــ المأمون علي عبدالمطلب جبر، الاقتصاد غير الرسمي في مصر (أنموذج الدروس الخصوصيّة بين التقنين والإلغاء)، المجلة العلميّة لقطاع كليات التجارة، العددان ١٤،١٣، يناير، يوليو ٢٠١٥.

ـــ المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة عشر، ١٩٩٠-١٩٩١.

ـــ أميرة صلاح الدين محمد النبراوي: علاقة الدروس الخصوصيّة بالسلوك الاقتصادي للأسرة ودافعيّة الإنجاز لدى أبنائها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، ٢٠٠٤.

ـــ إيمان محمد رضا علي التميمي: أسباب ظاهرة الدروس الخصوصيّة وآثارها التربوية على طلبة المرحلة الثانويّة في محافظة الزرقاء، مجلة دراسات تربويّة، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠١٤.

ـــ بورغدة حورية: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٤.

ـــ رحيم عيد جاسم وسامي حميد كاظم: ظاهرة التدريس الخصوصي، مجلة القادسية، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٠١.

ـــ سديرة نوال: علاقة الدروس الخصوصيّة بالظروف الاجتماعيّة للأسرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٦.

ـــ شيل بدران: التعليم الموازي في ظل اقتصاديات السوق، الدار المصريّة اللبنانيّة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

ـــ عائشة بورغدة: المدرسة الجزائريّة والاستراتيجيات الأسريّة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ٢٠٠٨.

ـــ عبد الخالق فاروق: كم ينفق المصريون على التعليم، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

ـــ مارك براي: مواجهة التعليم الظلي أي سياسات حكوميّة لأي دروس خصوصيّة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٠٩.

ـــ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الدروس الخصوصيّة، مجلة قضايا وآراء، عدد ١٦٧، سبتمبر ٢٠١٥.

ـــ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة استطلاعات وبحوث الرأي العام: استطلاع رأي أولياء الأمور حول مشكلة الدروس الخصوصية ـــ تقرير مقارن، ٢٠١٣.

ـــ محمد زيان حمدان: الدروس الخصوصية مفهومها وممارستها وعلاج مشاكلها، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن، ١٩٨٦.

ـــ وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

ـــ يزيد عيسى السورطي: التسليع التربوي في الوطن العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢١، ٢٠٠٤.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية :

Asmaa Elbadawy The effect of tutoring on secondary streaming in Egypt McMaster University, Canada, 2010.

EL Sherif, H. 2010. ' Average income of gov t employee LE 98 , says" Daily news Egypt April 2010 ,7. Accessed online at http://www.Thedai-iynewsegypt.com.

Tutoring Does It Deepen Human Capital, Widen Growing Phenomenon of Private:Dang and Roger

Inequalities or Waste Resources?The World Bank Research Observer, 2008 ,23.

Hartmann, The Informal market of Education in Egypt: Private tutoring and its implications. Working papers No.88, Mainz: Institute fur Ethnologie und Afrikastudien, Johannes Gutenberg –Universitat. Retrieved 7 June 2009 from: www.ifeas. Uni-mainz.De/working paper/Ap88.pdf.

Silova, Ivetaand Bray, Mark.2006. Education in a hidden Marketplace: Monitoring of Private Tutoring, Education Support Program of the Open Society Institute-Network of Education Police Centers, Open Society Institute.

World Bank. Arab Republic of Egypt: education sector review – progress and priorities for the future. Washington, 2002.

Yahya A. Ali: Private tutoring in Jordan: Underpinning factors and impacts, international journal humanities and social science ,Vol,3N0,13, July2013.

Glasman , L accompagnement scolaire ,sociologie dune marge de l ecole ,Paris. PUF 2001, P93.

The economic effects of privet tutoring in Egypt.

Dr. Abd ElmAhdy Mohamed Ahmed

Abstract

The importance of studying the economic effects of privet tutoring in Egyptcomes for burden for the Egyptians family budget abate for progress of leveling living.

The study has dealt with searching the causes of privet tutoring in Egypt and the economic effects resulting from them either.This study has calculated costs privet tutoring in Egypt estimatesby about 14386million pounds in the year 2014/2013.

The study has also offered a strategy for combating private tutoring and selecting the aspects which influence it.

Keywords: private tutoring, shade educational system, informal educational.